

الخطوات التي أدت إلى استقلال السودان

باحث

د. أيمن كمال أمين السيد

المستخلص:

تناولت الورقة الخطوات التي أدت إلى استقلال السودان وتحتوي على: موقف مصر وبريطانيا من السيادة على السودان والتي كانت مصر تطالب بها في المفاوضات مع بريطانيا وتوّجت موقفها في عام 1951م بعد فشل كل المفاوضات مع الجانب البريطاني بإعلان الملك فاروق الأول ملكا على مصر والسودان وإلغاء اتفاقيتي 1899م و 1936م إلى أن جاءت ثورة 23 يوليو 1952م والتي تخلت عن مبدأ السيادة على السودان، ثم تم التطرق لاتفاقية الحكم الذاتي والذي يشرح الخطوات التي قامت بها مصر بعد ثورة 23 يوليو 1952م لتوحيد السودانين بتوقيع اتفاقية 10 يناير 1953م لمواجهة بريطانيا في المفاوضات والتي أثمرت عن اتفاقية 12 فبراير 1953م لتقرير المصير للسودان والتي ترتب عليها منح السودان استقلاله التام أو إعلان الوحدة مع مصر حسب نتيجة الاستفتاء على الوحدة، وتم تناول خطوات مهام الحكومة الانتقالية التي تمثلت في السودة والجلء وتقرير المصير واختار رئيس الوزراء إسماعيل الأزهرى لمبدأ الاستقلال التمام للسودان وإلغاء مبدأ الوحدة مع مصر نتيجة لعدة عوامل منها إقالة اللواء محمد نجيب عن الحكم في مصر وتدخل صلاح سالم في شؤون السودان الداخلية بالإضافة إلى ضغط السيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي عبر لقاء السيدين على إسماعيل الأزهرى الذي أنهى الفترة الانتقالية بإلغاء الوحدة وإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955م وبعدها رفع علم السودان في الأول من يناير 1956م .

The Steps that led to the Independence of Sudan

Dr. Aimn Kamal Amin Elsayed

Abstract:

The paper addressed the steps that led to the independence of Sudan and contains three axes -The first axis :The stance of Egypt and Britain towards Sovereignty over Sudan which Egypt was demanding it in the negotiation with Britain and it implied its stance in the year 1951 after the failure of the negotiations with the British side to announce King Farouk the first king of Egypt and Sudan and abolishing the two agreements of 1899 and 1936 until the advent of the revolution of 23 July which abandoned the principle of dominion over Sudan .The second axis: The self governance agreement which explains the steps taken by Egypt after the revolution of 23 July 1952 for unifying the Sudanese people by signing the agreements of 10 July 1953 for facing Britain in the negotiations published in the agreement of 12 February 1953 for self-determination of Sudan which resulted in offering Sudan its full independence and announcing the unity with Egypt according to the result of the referendum on unity .The Third axis: touches on the steps of the tasks of transitional government which were represented in Sudanization, clearance and self determination and the Prime Minister Ismail Al Azhari selected the principle of total independence and canceled the principle of unity with Egypt due to many factors including relieving brigadier Mohamed Najib from governance in Egypt and the meddling of Salah Salim in the internal affairs of Sudan in addition to the pressure of the two Masters on Almirghani and Abdul Rahman Al mahadi through the meeting of the two Masters Ali and Ismail Al Azhari which ended the transitional period by ending the unity and declaring independence from within the Parliament on 19 December 1955 and after that raising high the flag of Sudan on the first of January of the year 1956.

مقدمة :

عقب قيام الثورة المهدية في السودان عملت الحكومة البريطانية بنصيحة اللورد كرومر⁽¹⁾ المندوب السامي البريطاني في مصر التي أشارت إلى أن الوقت غير مناسب لإنهاء الثورة المهدية في السودان ، وأوصت بإخلائه لأن حالة مصر الاقتصادية لم تكن تسمح بحكم السودان والانفاق عليه ، وأشار إلى أن قيام الدولة المهدية في السودان لن يشكل خطراً على أمن مصر .⁽²⁾

رفض رئيس وزراء مصر شريف باشا اقتراح بريطانيا بالانسحاب من السودان على أساس أن مصر تعتبر السودان أرضاً ضرورية من أجل أمن ووجود مصر ، إلا أن إصرار بريطانيا على تحقيق اقتراحها دفعه إلى تقديم استقالته ، وخلفه على الوزارة نوبار باشا في 1884/1/17م والذي وافق على تنفيذ الانسحاب التركي المصري من السودان .⁽³⁾

عينت الحكومة البريطانية غردون باشا لتنفيذ إخلاء السودان ووصل في يناير 1884م ، إلا أن الموقف في السودان تدهور إثر سقوط المدينة تلو الأخرى وبسط الإمام محمد أحمد المهدي سيطرته على كل المدن ، ودخل الخرطوم في يناير 1885م وقتل الأنصار غردون باشا .⁽⁴⁾

عقب محاولة الخليفة عبد الله التعايشي احتلال مصر في مايو 1889م بقيادة عبد الرحمن النجومي الذي وصل إلى جنوب أرقين في أول يوليو ، واشتبك في معركة مع الجيش المصري وواصل التحرك إلى مصر ، والتقى مرة ثانية في معركة توشكي في 1889/8/3م ودارت معركة بين الطرفين قتل فيها عبد الرحمن النجومي وعدد كبير من الأنصار⁽⁵⁾ ، وعقب هزيمة جيش المهدية بدأت بريطانيا تفكر في إعادة فتح السودان وذلك لحماية حدود مصر الجنوبية من هجوم جيش المهدية مرة أخرى ، بالإضافة إلى تخوفها من تحكّم الدولة المهدية في مياه النيل .⁽⁶⁾

قررت بريطانيا في مارس 1896م دون استشارة الحكومة المصرية إعداد حملة عسكرية بريطانية مصرية للقضاء على دولة المهدية ، ويرجع هذا القرار إلى تخوّف بريطانيا عقب هزيمة إيطاليا على يد الأحباش في معركة عدوة في 1896/3/1م من إقامة حلف أفريقي بين السودان والحبشة ضد النفوذ الأوروبي في القارة الأفريقية ، بالإضافة إلى ظهور الخطر الفرنسي في أعالي النيل والذي يهدد مصالح بريطانيا في وادي النيل .⁽⁷⁾

واجهت بريطانيا عند فتح السودان عدّة صعوبات تمثلت في الآتي :

أولاً : السيادة وهي التي كانت لمصر على السودان قبل إخلائه .

ثانياً : الانفراد بإدارة السودان وتمثلت هذه المشكلة في استعادة مصر لسلطاتها الإدارية على السودان ، التي فقدتها إبان أحداث الثورة المهدية والمستمدة من سيادتها على السودان .

ثالثاً : قلق اللورد كرومر من سيادة تركيا وحقوقها في السودان ، لاسيما أنها لا تزال تمارس سيادتها على مصر .⁽⁸⁾

تولدت فكرة رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في خطاب بعث به اللورد سالسوري إلى اللورد كرومر في 1898/6/3م يحذّره من أن تعترف بريطانيا بالحقوق المصرية في السودان ، وقد حققت عملية رفع العلمين على السودان هدفين لبريطانيا الأول تمثّل في مشروعيتها

في إدارة السودان ، والهدف الثاني القضاء على ما كان شائعا بين المصريين في أن استرجاع السودان هو إعادة السلطة فيه لمصر وحدها .⁽⁹⁾

مصر وبريطانيا والسيادة على السودان:

عقب فتح السودان عام 1898م تم التوقيع على اتفاقية الحكم الثنائي⁽¹⁰⁾ والتي أهملت مسألة السيادة على السودان ، ولم تشر إليها مما أوجد فيهما خطأ بأن الاتفاقية خلقت سيادة مشتركة ارتكزت على المادة التي نصت على رفع العلمين البريطاني - المصري على السودان ، كما لم تشر الاتفاقية إلى السلطان العثماني⁽¹¹⁾ ، الذي كانت له السيادة الإسمية على السودان في السابق .⁽¹²⁾

يعتبر رجال الفقه الدستوري المصري أن السيادة المصرية⁽¹³⁾ على السودان لم تنقطع إبان الحكم حكم الدولة المهديية بحجة أنه لم يحدث تنازل قانوني عنها من قبل الباب العالي في الدولة العثمانية ومصر الدولة الحاكمة⁽¹⁴⁾ ، لذلك فهي تعتبر الثورة المهديية حركة تمرد داخلية اجتاحت السودان فترة من الزمن .⁽¹⁵⁾

تمسكت مصر بتفسير اتفاقية 1899م على أنها مشاركة في الإدارة لا في السيادة ، وأن النوع الأول مرهون بالاحتلال البريطاني لمصر وأن نهاية هذا الاحتلال تنهي هذه المشاركة ، أما الاشتراك في السيادة فهو يمنح صاحبه حقوقا دائمة وانعكس هذا الفهم على وضع السودان في العلاقات المصرية البريطانية⁽¹⁶⁾ ، وتأكيدا لهذا الموقف كانت جميع الأحزاب السياسية المصرية باستثناء القوى التقدمية واليسار المصري ، ترفض طرح مسألة السودان خارج إطار وحدة وادي النيل في كل المفاوضات مع بريطانيا ، منذ عام 1919م وتصر على أن السيادة المصرية على السودان حق تاريخي لمصر اكتسبته منذ فتح السودان عام 1820م وسيطرتها عليه لمدة خمس وستين عاما ، بجانب مشاركتها في إعادة احتلال السودان عام 1898م .⁽¹⁷⁾

كانت عدم رغبة بريطانيا في تحويل السودان بطريقة مباشرة إلى مستعمرة بريطانية جعل المسؤولين البريطانيين ، يعملون من خلال أجهزة الحكم الثنائي على تشكيل سياسات تؤدي إلى عزل السودان سياسيا عن مصر ، وكانت تلك السياسة تفترض أنه بإحكام إغلاق السودان في وجه مصر ، فسيفضل السودانيون الحكم البريطاني على مصر ، وخير ما يمثل هذه الفكرة ما كتبه السير ونجت باشا قائلاً « لقد وضّحت مرارا أن السودانيين شعب ذو إخلاص فريد لبريطانيا وهم راضون تماما عن الحكم الذي أقمناه » .⁽¹⁸⁾

كانت السياسة الجديدة ترمي إلى إقامة حماية على السودان بعد الحرب العالمية الأولى تتخذ أشكالا مختلفة ، منها تشجيع المشاعر والدعايات المناهضة للمصريين ، وحجز الزاوية في تلك السياسة خلق تحالفا ضمنيّا بين الإدارة البريطانية ورجال الإدارة الأهلية في السودان ، حيث كان رجال الدين وشيوخ القبائل يدفعون ويشجعون دائما على الحديث باسم البلاد فيما يختص بالعلاقات مع مصر ، حيث كانوا يركّزون على اختلاف السودان عن مصر وانفصاله السياسي عنها .⁽¹⁹⁾

نظم حزب الوفد المصري في أبريل 1919م احتجاجا وأصر على أن يُنص في الدستور أن يكون مُلك مصر مُلكا على مصر والسودان ، وكان الحزب يرى أن مصر والسودان لا يمكن فصلهما ، وأن السودان أهم لمصر من الإسكندرية ، وتمثل رد فعل حكومة السودان على احتجاجات الحركة الوطنية المصرية فيما يختص بالسودان فقد عبر عنه القادة الدينيون وشيوخ القبائل ⁽²⁰⁾ في برقية لحاكم عام السودان في أبريل 1919م جاء فيها « ... لكي لا يتطرق إلى مسمع السلطات البريطانية في مصر ولندن ما يجعلهم يعتقدون أننا هنا على اتفاق تام مع الحركة الوطنية المصرية ، نحن ونياية عن الشعب السوداني نعبر للحكومة البريطانية في الآتي :-

أولا : عن امتناننا التام لكل ما قام به المسئولون البريطانيون في السودان لخير السودان .

ثانيا : عن ولائنا العظيم والصادق للحكومة البريطانية الذي لا يتغير .

ثالثا : عن تأكيدنا الكامل والقاطع بأنه لا يد لنا ولا صلة تربطنا بالحركة التي تجري في مصر ، وأن تلك الحركة لا تمثل تطلعاتنا » . ⁽²¹⁾

قررت حكومة السودان إرسال وفد إلى بريطانيا لتهنئة الملك جورج ملك بريطانيا على الانتصار في الحرب العالمية الأولى وغادر الوفد ⁽²²⁾ في يوليو 1919م ، وفكرة الوفد كانت التعبير عن الولاء لبريطانيا والتوصل من الروابط مع مصر ، وقد ألقى علي الميرغني خطبة أمام الملك قائلا « فليفرح العلم البريطاني أبدا على السودان رمزا للسلام والاستقرار » بينما أعرب الملك جورج عن أمله في أن يواصل الزعماء الدينيين تأييد حكومته في المستقبل . ⁽²³⁾

صاغ السير ونجت باشا شعار « السودان للسودانيين » وكان يعتقد أن سياسة تسير في هذا الاتجاه لهي خير ما يلائم حالة البلاد ، وأشار إلى أن العداء العنصري بين السودانيين والمصريين من العمق بدرجة يصعب معها القضاء عليه بسهولة ، وأن سياسة السودان للسودانيين أفضل فكرة تناسب ظروف البلاد . ⁽²⁴⁾

خلال وضع دستور 1923م نشبت أزمة حول السيادة على السودان فقد أصر اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر على حذف المادتين (29) و (145) من مشروع الدستور حيث نصت أولاها على أن « الملك يلقب بملك مصر والسودان » ، والثانية على أن « تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا لما لمصر من الحقوق في السودان » ، وكانت تلك الخلافات سببا في استقالة وزارة توفيق نسيم . ⁽²⁵⁾

بعد إعلان استقلال مصر الأسمى في 1923/2/28م أصبحت مسألة السودان إحدى النقاط الأربعة ⁽²⁶⁾ التي احتُفظ بها في المفاوضات المستقبلية بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وقد شكلت مسألة السودان عقبة أساسية في التوصل إلى اتفاق في جميع المفاوضات ، وذلك لإصرار المفاوض المصري على الاعتراف بسيادة مصر على السودان . ⁽²⁷⁾

فشلت معاهدة 1936م ⁽²⁸⁾ في إيجاد تسوية سياسية لمسألة السودان ⁽²⁹⁾ ، ترضي الجانب المصري إذ تُجَنَّب الاعتراف بمزاعم الحكومة المصرية في السيادة على السودان ومنحها دورا مؤثرا في إدارته ⁽³⁰⁾ ، وقد ظل المفاوض المصري يؤكد في جميع المفاوضات التي جرت مع بريطانيا بشأن

السودان على الاعتبارات التاريخية والقانونية التي تربط بين مصر والسودان ، وينادي بوحدة وادي النيل ، وإنه لا ينظر إلى السودان بوصفه مستعمرة بل امتداد طبيعي لمصر ، وجزء لا يتجزأ منها ويطالب بريطانيا بعدم المساس بحق مصر في السيادة على السودان ، وأشراكها الفعلي في إدارة شؤنه .⁽³¹⁾

استغلت حكومة السودان تشدد الحكومة المصرية بالمطالبة بالسيادة على السودان ووحدة وادي النيل تحت التاج المصري ، ومطالبة ملك مصر بحقه في أن يصبح ملكا على السودان ، لإثارة مخاوف السودانيين من المطامع المصرية في السودان .⁽³²⁾ وفي 1946/10/25م خلال المفاوضات بين إسماعيل صدقي والمستر إرنست بيفن تم الاتفاق حول السودان على « إن السياسة التي يتعهد الطرفان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر ، سيكون هدفها الأساسي رفاهية السودانيين وتقديم مصالحهم وتهيتهم تهية جادة للحكم الذاتي ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم مستقبلا » .⁽³³⁾ وصل إسماعيل صدقي إلى القاهرة في 26 أكتوبر 1946م وقال « اليوم أقر بأنني نجحت في مهمتي ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقرررت بصفة نهائية » ، إلا أن رئيس الوزراء البريطاني المستر كلمنت أتلي بادر بتكذيب تصريح إسماعيل صدقي في اجتماع مجلس العموم البريطاني يوم 1946/10/28م ، ووصف تصريحات إسماعيل صدقي بأنها مغرضة ومضللة ، وأن المتفق عليه بينهما لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة وأنه لم يتم إقرار صيغة نهائية لمشروع الاتفاق .⁽³⁴⁾ كلف إرنست بيفن السير هيربرت هدلستون حاكم عام السودان بتصريح على لسان الحكومة البريطانية بأنها لن تسمح بأي تغيير في نظام الحكم بالسودان ، وأن المحادثات الأخيرة لم تتعرض لحكومة السودان أو سلطتها بأي تغيير⁽³⁵⁾ ، وقد عقد عبد الرحمن المهدي محادثات في لندن مع المستر كلمنت أتلي رئيس الوزراء البريطاني في 1946/11/28م أشار فيها إلى أن السيادة المصرية بالمعنى الذي نفهمه نحن يتعارض مع ما نأمله من الحرية ، لذلك فقد أجمع السودانيون على معارضة هذا الوضع المقترح ، وأن نظرية وحدة وادي النيل تتعارض مع حق السودانيين في تقرير مصيرهم .⁽³⁶⁾

قدم السفير المصري محمود حسن في 1947/7/11م عريضة دعوى مصر إلى مجلس الأمن تشكو مشاركة بريطانية مصر في حكم السودان ، واحتلالها غير المشروع لمصر والسودان ، وأعلنت بريطانيا تمسكها بمعاهدة 1936م مع مصر والتي حاولت عن طريق المفاوضات الوصول إلى حل النزاع حول السودان ، وامتنع مجلس الأمن عن إصدار قرار بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان .⁽³⁷⁾

فيما يختص بالسودان فقد كان موقف محمود النقراشي ضعيفا حيث كان مبدأ الأمم المتحدة الحرية ومبدأ تقرير المصير للشعوب وكانت مصر في الواقع ترمي إلى حرمان السودانيين من تلك الحرية ، وأن الدفع الخاطئ الذي أوردته مصر لتعزيز دعواها في أحقية شعبي وادي النيل في الوحدة لم يجد التأييد من أعضاء مجلس الأمن .⁽³⁸⁾ وفي 9 ديسمبر 1950م أوضح محمد

صلاح الدين وزير الخارجية المصري في المفاوضات مع الحكومة البريطانية وجهة النظر المصرية بشأن الوضع في السودان ، وأشار إلى أن مصر تتمسك بأنها مع السودان بلد واحد له تاج واحد هو التاج المصري ، وهذه الوحدة طبيعية يؤيدها التاريخ منذ القدم ، فقد كان السودان دائما في وحدة مع مصر وتؤيده الجغرافيا إذ يجمع بينهما النيل ولا يفصلهما أي حدود طبيعية فضلا عما يربط أهل مصر والسودان من اللغة والدين والعادات والتقاليد .⁽³⁹⁾

أكد السفير البريطاني في مصر السير رالف استفنسون أن إعلان سيادة مصر أو أي سيادة أخرى على السودان لن تجد قبولا لدى أكثرية السودانيين وأن على الحكومة المصرية أن تواجه حقائق معينة تتمثل في الوعي القومي السوداني الذي ظهر في الست سنوات الأخيرة ، بالإضافة إلى وجوب معاملة السودانيين باعتبارهم جماعة قومية فلا يحدث تغيير في وضعهم دون استشارتهم ، ويجب أن يكون لهم حق تقرير المصير .⁽⁴⁰⁾

اقترحت الحكومة المصرية في 6 يوليو 1951م أن يحتوي بيان المبادئ بين مصر وبريطانيا على الآتي :

أولا : وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري .

ثانيا : تمتع السودانيين في نطاق هذه الوحدة وعلى مدى عامين بالحكم الذاتي .

ثالثا : انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم في السودان بمجرد انقضاء العامين .⁽⁴¹⁾

رفضت بريطانيا طلب الحكومة المصرية بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، واعتبرته مطلب سياسي ليست بريطانيا على استعداد للمشاركة فيه⁽⁴²⁾ ، وألقى مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء المصري في 8/10/1951م خطابا أمام البرلمان المصري أعلن فيه إقرار اللوائح التي سوف تلغى من طرف واحد المعاهدة البريطانية المصرية لعام 1936م واتفاقيتي الحكم الثنائي في عام 1899م ، واستأذن النحاس باشا الملك فاروق الأول في أن تخطو حكومته الخطوات التي تعتزم إجرائها في إلغاء المعاهدة ، وإعلان وحدة وادي النيل ووافق الملك فاروق على تلك الخطوات .⁽⁴³⁾

قدمت السفارة البريطانية في القاهرة مقترحات بخصوص السودان في 13/10/1951م تضمنت انشاء لجنة دولية تقيم في السودان لمراقبة التطور الدستوري بمشاركة دولتي الحكم الثنائي والولايات المتحدة والسودانيين ، وإصدار بيان بريطاني مصري مشترك بالمبادئ المشتركة الخاصة بالسودان ، وضمان دولي لاتفاقية مياه النيل ، إلا أن مجلس الوزراء المصري رفض في 14/10/1951م المقترحات البريطانية ، حيث أكدت مصر أنها لا تستطيع أن تنظر في أي مقترحات بريطانية ما دامت هناك قوات بريطانية في مصر والسودان ، وأن المقترحات التي قدمتها بريطانيا لا تختلف عن التي سبق أن قدمتها الحكومة البريطانية في يونيو 1951م .⁽⁴⁴⁾

أصدرت حكومة السودان في 14/10/1951م بيانا اعترضت فيه على إلغاء معاهدة 1936م واتفاقيتي الحكم الثنائي ، وأشار البيان إلى أنه لا يمكن إلغاء هذه المعاهدات من جانب واحد ، لذا فهي ستظل سارية المفعول وأن الإدارة البريطانية بموجب سلطة الحاكم العام ستظل قائمة بإدارة

البلاد وستمضي في سبيل تحقيق الحكم الذاتي للسودان .⁽⁴⁵⁾ وفي 15/10/1951م أصدر الملك فاروق الأول القانون رقم 175 لسنة 1951م حيث نصت فيه المادة الأولى على أن « يلغى القانون رقم 80 لسنة 1936م بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن في 26/8/1936م ، ومن ثم ينتهي العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها ، وينتهي العمل كذلك بأحكام اتفاقيتي 19 يناير و 10 يوليو 1899م بشأن إدارة السودان » .⁽⁴⁶⁾

كما أصدر ملك مصر القانون رقم 176 لسنة 1951م بتعديل المادتين (159) و (160) من الدستور حيث جاء في المادة (159) « تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها ومع أن مصر والسودان وطن واحد يُقرّر نظام الحكم في السودان بقانون خاص » ، وأما المادة (160) من الدستور فتم استبدالها « الملك يلقب بملك مصر والسودان »⁽⁴⁷⁾ ، كما صدر قانون رقم 177 لسنة 1951م الخاص بوضع دستور ونظام حكم خاص بالسودان نصّت فيه المادة الأولى « يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان ، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به في السودان بعد التصديق عليه وإصداره » .⁽⁴⁸⁾

أشار الحاكم العام السير روبرت هاو في برقية إلى وزير الخارجية بشأن اعتراف بريطانيا بالملك فاروق ملكا على مصر والسودان ، وبما ورد في خصوص السودان بعد إلغاء مصطفى النحاس الاتفاقيات البريطانية المصرية إلى أن هذين التنازليين من بريطانيا لا يتفقان مع الوعود الصارمة التي أعطتها بريطانيا في مجلس العموم بأنها لن توافق على أي تغييرات في وضع السودان دون استشارة شعبه في تحديد مستقبل بلاده .⁽⁴⁹⁾

طالب حزب الأمة مصر بإلغاء المرسومين اللذين أصدرتهما حكومة الوفد في أكتوبر 1951م بشأن إسناد لقب ملك مصر والسودان للملك فاروق ووضع دستور ونظام حكم خاص بالسودان ، وأشار إلى أن التفسير الوحيد للتاج المصري الرمزي على السودان هو السيادة وليس هناك ما يبرر هذا نسبة لفترة الانتقال الدستوري في السودان ، ومن الممكن استبدال التاج المصري الذي تطالب به مصر بلجنة ثلاثية للحاكم العام تتكون من عضو مصري وبريطاني وسوداني تعمل مع الحاكم العام في فترة الانتقال .⁽⁵⁰⁾ وفي مارس 1952م عرض رئيس الوزراء نجيب الهلالي على بريطانيا التشاور بشأن السودان وأوفدت مصر إلى لندن السفير عمرو باشا للتفاوض ، إلا أن انتوني ايدن رفض الاعتراف بالملك فاروق ملكا على مصر والسودان إلا بعد استشارة السودانيين خلال فترة الانتقال ، وأوضح أن الحكومة ستستشير السودانيين خلال فترة الانتقال للبحث عن وسائل للاعتراف باللقب الملكي إلا أن مصر رفضت القرار البريطاني .⁽⁵¹⁾

اتجهت معظم الأحزاب السودانية في صيف 1952م إلى مصر للبحث حول مستقبل السودان في أروقة السياسة المصرية ، وهناك عقدت مفاوضات بين الأحزاب السودانية مهدت الطريق لمزيد من التقارب ، إلا أن سقوط الوزارات المصرية لم يجعلها تحقق شيئا ملموسا عن الوضع في السودان⁽⁵²⁾ ، ولم يكن أمام الحكومة المصرية خيارات سوى أن تستمر في سياستها السابقة

وتعارض مشروع الدستور الذي يوشك الحاكم العام أن يطبقه في نوفمبر 1952م ، أو أن تركز جهودها لتعديل مشروع الدستور وأن تتنازل عن المطالبة بوحدة وادي النيل والموافقة على الاستفتاء على الوحدة أو الاستقلال التام للسودانيين حتى يتحقق الحكم الذاتي للسودان .

في 1952/7/21م اقترح هنري بايرود الوكيل المساعد لوزارة الخارجية الأمريكية على حكومته بأن تعترف بالملك فاروق ملكا على مصر والسودان ، إلا أنه في ليلة 23 يوليو 1952م قام الضباط الأحرار بقيادة اللواء محمد نجيب بانقلاب عسكري أطاح بعرش الملك فاروق الأول .⁽⁵³⁾

اتفاقية الحكم الذاتي:

لم يكن أمام مصر بعد ثورة 23 يوليو 1952م سوى طريقين لحل مسألة السودان تمثل في الآتي : الأول : أن تستمر سياستها السلبية الماضية وتعارض مشروع الدستور الذي يوشك الحاكم العام على تطبيقه في شهر نوفمبر 1952م ، وهو يمكّن السودان من حكم ذاتي تظل بريطانيا في السودان كحليف له .

الثاني : تركيز كل الجهود لتعديل مشروع الدستور ليعطي أكبر قسط من السلطات للشعب السوداني وحكومته بدلا من الحاكم العام ، والإصرار على خروج الإنجليز من السودان في أقرب فرصة ممكنة ، ليقرر شعب السودان مصيره بمحض اختياره .⁽⁴⁵⁾ وصل مجلس الثورة المصري إلى حل مشكلة السودان بعد أن وافق على مبدأ الاستفتاء وتقرير المصير للسودان، حيث يبدو أن اهتمام مجلس الثورة بمسألة السودان لم يكن كبيرا باستثناء اللواء محمد نجيب⁽⁵⁵⁾ وجمال عبد الناصر⁽⁵⁶⁾ وكانت هذه الخطوة مهمة لإحداث تحولات تاريخية في الموقف المصري تجاه السودان⁽⁵⁷⁾، واقتضى قرار مجلس الثورة اطلاع الشعب المصري بالقرار والظروف التي أملت به بصورة تستحوذ قبوله للقرار إذ كانت قناعاته قائمة على الوحدة⁽⁵⁸⁾ أو الموت الزؤوم ، وبعد ذلك اقترح حسين ذو الفقار صبري⁽⁵⁹⁾ دعوة كل الأحزاب السياسية السودانية لتوحيد موقفها بصورة تكفل لمصر الدخول في مفاوضات مع بريطانيا بتأييد من الأحزاب السودانية .⁽⁶⁰⁾

حدد مجلس قيادة الثورة الغرض الذي هدف إليه في المفاوضات بين مصر وبريطانيا والذي تمثل في الآتي :-

أولا : الاعتراف بحق السودان في تقرير مصيره ووقف سياسة استجداء بريطانيا في أمور العلاقة بين مصر والسودان والتي لا تملك بريطانيا قانونا وشرعا أمر البت فيه .

ثانيا : زوال الحكم الإنجليزي المدني والعسكري من السودان شرط أساسي لممارسة السودانيين لحق تقرير المصير .

ثالثا : العمل على تعديل مشروع الدستور المقدم من الحاكم العام لضمان أكبر قدر من السلطات للسودانيين خلال فترة الانتقال .⁽⁶¹⁾

أوضح اللواء محمدنجيب للسفير البريطاني بالقاهرة السير رالف استفنسون أنه يواجه ثلاث عقبات في طريق المفاوضات ، أولها إلغاء اتفاقية الحكم الثنائي قبل عام وأنه سيتخطاها

بمساعدة مستشاريه القانونيين ، والثانية المعارضة القوية للأحزاب الوحدوية في السودان لإجراء الانتخابات وإصرارهم على إجراء استفتاء على غرار ما اقترحه محمد صلاح الدين في الأمم المتحدة العام الماضي ، والعقبة الثالثة هي شعار وحدة وادي النيل الذي يثير مشاعر جياشة في مصر .⁽⁶²⁾ دعا اللواء محمد نجيب ممثلين عن جميع الأحزاب السودانية إلى مصر للنظر في الطرق التي تتمكن مصر بواسطتها مساعدة السودانين في انجاز مشروع الحكم الذاتي وتقرير المصير ، وأوضح محمد نجيب أن مصر تخلت عن الادعاء الملكي القديم بالسيادة على السودان الذي هو حر في تقرير مستقبله السياسي⁽⁶³⁾ ، وبدأت الاجتماعات الرسمية بين مصر وحزب الأمة واتفقت وجهات النظر بين الطرفين وتم توقيع اتفاقية بين الطرفين⁽⁶⁴⁾ تضمنت الآتي :-

أولا : تقرير السودانين مصيرهم في حرية تامة إما بإعلان السودان استقلاله عن كل من مصر وبريطانيا وأي دولة أخرى ، أو الارتباط مع مصر على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتي الكامل في السودان فورا .

ثانيا : رغبة في تمكين السودانين بالتمتع بحكم ذاتي تمهيدا لممارستهم هذا الحق تكون هناك فترة انتقال تهدف إلى تمكين السودانين من ممارسة حكم ذاتي كامل ، وتهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير .⁽⁶⁵⁾

تم عقب ذلك اتفاقية ود بين الطرفين سميت الجنتلمان⁽⁶⁶⁾ ، ساهمت بحسم الخلافات بين السودان ومصر حول مياه النيل والمشروعات التي ستقام عليه⁽⁶⁷⁾ ، كذلك قامت حكومة مصر بجهود لتوحيد صفوف الأحزاب الاتحادية التي كانت منقسمة فيما بينها ، فكان حزب الأشقاء يتكون من جناحين الأول برئاسة إسماعيل الأزهري والثاني بقيادة محمد نور الدين ، أما حزب وحدة وادي النيل بقيادة الدريديري أحمد إسماعيل ، والجبهة الوطنية (الختمية) برئاسة الدريديري محمد عثمان فكانت هذه الأحزاب الاتحادية تؤمن بمبدأ الوحدة مع مصر إلا أنها تختلف فيما بينها حول تطبيق وحدة وادي النيل .⁽⁶⁸⁾

تم تكوين لجنة ثلاثية برئاسة ميرغني حمزة وعضوية كل من خضر حمد والدريديري أحمد إسماعيل ومنهم تفويضا لتكوين الحزب الوطني الاتحادي⁽⁶⁹⁾ ، وقررت اللجنة تعيين أعضاء الهيئة العامة للحزب من تسعين عضوا⁽⁷⁰⁾ واختارت إسماعيل الأزهري رئيسا للحزب الوطني الاتحادي ومحمد نور الدين وكيلا له وخلف الله خالد أمينا للصندوق وخضر حمد السكرتير العام للحزب .⁽⁷¹⁾ وقع الاتحاديون بيانا مع حكومة مصر في 1/11/1952م جاء فيه « مع احتفاظنا بمبادئنا التي تقوم أساسا على الجلاء والاتحاد مع مصر عن طريق تقرير المصير للسودانيين ، فإننا لغرض تنظيم الجلاء وإيجاد الجو الحر الملئم لممارسة تقرير المصير ارتضينا أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد عن ثلاث سنوات لتصفية الإدارة الحالية على أن نشترك اثنائها في انتخابات البرلمان .⁽⁷²⁾

ثم نجحت مصر في توقيع اتفاقية مع الأحزاب السودانية⁽⁷³⁾ في 10 يناير 1953م⁽⁷⁴⁾ ، جاء في نص الاتفاق أن السودان سيدعم مصر من أجل تشكيل لجنتين عالميتين الأولى لجنة الحاكم العام ومهمتها إسداء النصح والمشورة للحاكم العام لحين تقرير المصير ، والثانية للإشراف على الانتخابات

العامّة لتأسيس برلمان سوداني⁽⁷⁵⁾، وقد بعثت الحكومة المصرية بمذكرة إلى الحكومة البريطانية حول الحكم الذاتي للسودان تضمنت الآتي :

أولاً : التعبير عن الاعتقاد الجازم في حق تقرير المصير للسودانيين .

ثانياً : لتحقيق هذا الهدف يجب البدء فوراً في الإجراءات لفترة انتقالية لتأمين الحكم الذاتي الكامل للسودانيين .

ثالثاً : توفير الجو الحر المحايد المطلوب لممارسة تقرير المصير .

رابعاً : تنتقل السيادة إلى السودان في الفترة الانتقالية .

خامساً : تكون السيادة للحاكم العام بمعاونة لجنته الخماسية المكونة من عضوين سودانيين وعضو مصري وبريطاني وهندي .

سادساً : تكوين لجنة دولية لانتخاب البرلمان السوداني .

سابعاً : تكوين لجنة للسودنة من عضو بريطاني ومصري وثلاثة أعضاء سودانيين لسودنة الإدارة والقوات النظامية في السودان .

ثامناً : جلاء القوات البريطانية المصرية عن السودان قبل عام من انتخابات الجمعية التأسيسية .

تاسعاً : أن لا تزيد الفترة الانتقالية عن ثلاث سنوات .⁽⁷⁶⁾

في 12 يناير 1953م بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا حول السودان ، قدم فيها الجانب البريطاني مسودة الاتفاقية التي أعدها السير رالف استفنسون وافتتحت المسودة باعتراف الحكومتين البريطانية والمصرية بحق الشعب السوداني في الحكم الذاتي وتقرير المصير وقيام فترة انتقالية أقصاها ثلاثة أعوام وأكدت المسودة المقترحات المصرية الخاصة بتكوين لجنة خماسية لمعاونة الحاكم العام ولجنة الانتخابات ولجنة السودنة .⁽⁷⁷⁾

رفضت مصر المسودة البريطانية لعجزها عن تبني وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بجنوب السودان⁽⁷⁸⁾ والسودنة بالإضافة إلى عدم وضعها اعتباراً لاتفاقية 1953/1/10م مع الأحزاب السودانية⁽⁷⁹⁾، واستغربت بريطانيا رفض مصر لمسودتها ووضعت المسودة المصرية الحكومة البريطانية أمام خيارين ، إما قبول وجهة نظر مصر أو قطع المفاوضات ، وأخيراً وافقت على قبول وجهة نظرها لجمعها مجموعة من الاتفاقيات مع الأحزاب السودانية في مواجهة بريطانيا الأمر الذي جعل موقف الحكومة البريطانية ضعيف جداً في المفاوضات .⁽⁸⁰⁾

اجتمع مجلس الوزراء البريطاني في أوائل فبراير 1953م وأعاد النظر في موقفه ، وقرر حسم المفاوضات البريطانية المصرية وهذا التحول مكّن الجانبان المصري والبريطاني من تقريب وجهات النظر بين المسودتين المصرية والبريطانية خاصة في جنوب السودان والسودنة ، وقبلت بريطانيا اقتراح الحاكم العام بإعادة صياغة المادة (100) ليتم بموجبها منح الحاكم العام مسئولية خاصة في جميع أنحاء السودان ، وأن يخضع ذلك إلى مشورة لجنته وهو اقتراح أفضل من مطالبة مصر بحذف هذه المادة كلية من الدستور ، واستبدلها بمادة تكفل لدولتي الحكم الثنائي التعهد بالحفاظ على وحدة السودان .⁽⁸¹⁾

تمت تسوية موضوع السودنة على أساس الاقتراح المصري بتشكيل لجنة دولية لدراسة تقدم السودان على ضوء التقارير التي ترفعها لجنة السودنة ، وذلك للتأكد من وجود الجو الحر المحايد لتقرير المصير⁽⁸²⁾ ، ورفض الجانب المصري الاقتراح البريطاني بأن تبقى القوات المصرية والبريطانية في السودان إذا وافق البرلمان السوداني على ذلك ، وأشار إلى أن ذلك لا يتوافق مع تهئية الجو الحر المحايد كما اعترضت الحكومة البريطانية على أن يتقلد مجلس الوزراء السوداني القيادة العليا لقوة دفاع السودان خلال المرحلة الأخيرة للفترة الانتقالية لأنه ستكون هناك فوضى في حالة وقوع طوارئ دستورية ولن يكون هناك مجلس وزراء في مثل هذه الحالة ، واتفق الجانبان على ترك المسألة للبت فيها بواسطة اللجنة الدولية التي ستشرف على مراحل تقرير المصير .⁽⁸³⁾

وقعت اتفاقية الحكم الذاتي للسودان⁽⁸⁴⁾ في 12 فبراير 1953م وكانت في مجملها متناسقة مع ما أُنْفِقَ عليه بين الحكومة المصرية والأحزاب السياسية السودانية ، وضمن ما ورد في المذكرة المصرية إلى بريطانيا في 1952/11/2م مدعوما باتفاقية 1953/1/10م .

الخطوات التي أدت إلى استقلال السودان:

انتخابات 1953م :

نصت المادة السابعة من اتفاقية الحكم الذاتي للسودان على تشكيل لجنة للانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة منهم سودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة وعضو من الهند تعينهم حكوماتهم على أن يكون العضو الهندي رئيسا للجنة .⁽⁸⁵⁾

وقد نص الملحق الثاني من الاتفاقية على مهام وسلطات اللجنة التي تمثلت في الآتي :-

أولا : الاشراف على الإعداد للانتخابات وإجرائها وكفالة حيادتها .

ثانيا : دراسة مشروع قواعد الانتخابات وإعادة النظر فيه إذا اقتضى الأمر ذلك ، ومن ثم إصدار القواعد اللازمة لإجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة بحيث تتم في وقت واحد في جميع أرجاء السودان إذا كان ذلك عمليا .

ثالثا : الفصل في مؤهلات الناخبين لمجلس الشيوخ وفي عدد مقاعد الخريجين ، على ألا تزيد عن خمسة وتحديد دوائر الانتخاب غير المباشر لمجلس النواب .

رابعا : إجراء انتخابات مباشرة في كل حالة تقرر فيها إمكان ذلك عمليا .

خامسا : رفع تقرير لحكومتي مصر وبريطانيا عن سير الانتخابات .⁽⁸⁶⁾

وفي 19 أبريل 1953م عيّن الحاكم العام لجنة الانتخابات التي ترأسها المستر سوكونمارسن من الهند وعبد الفتاح حسن ممثلا لمصر و ج. بني ممثلا للمملكة المتحدة وريك بيركنز ممثلا للولايات المتحدة الأمريكية ، وثلاثة أعضاء سودانيين هم عبد السلام الخليفة من حزب الأمة وخلف الله خالد من الحزب الوطني الاتحادي ، وغردون بولي من جنوب السودان .⁽⁸⁷⁾

قامت اللجنة بطواف على جميع أقاليم السودان وموجب السلطات الممنوحة لها قامت بتعديل قانون الانتخابات تضمن الآتي :

أولا : أن تكون الانتخابات لمجلس النواب مباشرة في ثمان وستين دائرة بدلا عن سبع وخمسين دائرة ، كما ورد في قانون الحكم الذاتي .

ثانيا : وسّعت اللجنة مدى تمثيل الناخبين المؤهلين في مجلس الشيوخ بإدخال المجموعات المهنية التي كانت مبعدة والتي شملت الخريجين من معلمي المدارس الوسطى .

ثالثا : قررت اللجنة زيادة عدد دوائر الخريجين من ثلاث دوائر إلى خمس دوائر .⁽⁸⁸⁾

قررت لجنة الانتخابات في 1953/5/5م تأجيل الانتخابات إلى ما بعد موسم الأمطار ، على أن يجري الاقتراع في كل الدوائر خلال خمسة أسابيع تبدأ من منتصف أكتوبر 1953م⁽⁸⁹⁾ ، ونال الحزب الوطني الاتحادي في مجلس الشيوخ اثنين وعشرين مقعدا وحزب الأمة والأحرار الجنوبي ثلاثة مقاعد لكل منهما والمستقلون مقعدين ، أما الأعضاء المعينون فقد وزعهم الحاكم العام ولجنته حيث نال الحزب الوطني الاتحادي عشرة مقاعد وحزب الأمة أربعة مقاعد والحزب الجمهوري الاشتراكي مقعد واحد ، والمستقلون مقعدين وأبناء الجنوب ثلاثة مقاعد .⁽⁹⁰⁾

حقق الحزب الوطني الاتحادي فوزا ساحقا في انتخابات مجلس النواب حيث أحرز واحد وخمسين مقعدا من سبعة وتسعين مقعدا ، يليه حزب الأمة باثنين وعشرين مقعدا والمستقلون أحد عشر مقعدا وأبناء الجنوب تسعة مقاعد والحزب الجمهوري الاشتراكي ثلاثة مقاعد والجهة المعادية للاستعمار مقعد واحد .⁽⁹¹⁾

في السادس من يناير 1954م رشح ميرغني حمزة إسماعيل الأزهرى لرئاسة الوزراء وثناه بولين الير ومن الجانب الآخر رشح الصديق المهدي محمد أحمد محبوب ، ونال إسماعيل الأزهرى ستة وخمسين صوتا مقابل سبعة وثلاثين صوتا لمحمد أحمد محبوب .

وفي التاسع من يناير 1954م أعلن تشكيل الحكومة من الآتية أسماءهم :-

إسماعيل الأزهرى	رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية
محمد نور الدين	وزير الأشغال
ميرغني حمزة	وزير المعارف والزراعة والري
حماد توفيق	وزير المالية
محمد أمين السيد	وزير الصحة
مبارك زروق	وزير المواصلات
إبراهيم المفتي	وزير التجارة والاقتصاد
خلف الله خالد	وزير الدفاع
علي عبد الرحمن	وزير العدل

وزير دولة	سانتينو دينق
وزير دولة	داك دي
وزير الإنتاج الحيواني ⁽²⁹⁾	بلن ألي دي بيور

السودنة :

بدأت الحكومة الوطنية الأولى بالمهام الموكلة إليها لتنفيذ الفترة الانتقالية لتصفية الوجود البريطاني المصري وأول هذه المراحل قيام لجنة السودنة ، حيث نصت المادة الثامنة من اتفاقية الحكم الذاتي على « من أجل تهيئة المناخ الحر والمحاييد الضروري لتقرير المصير سوف يتم انشاء لجنة للسودنة تتكون من :-

أولا : عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة تختارهما حكومتها ويعينهما الحاكم العام ، إضافة إلى ثلاثة أعضاء سودانيين يختارهم الحاكم العام من ضمن قائمة تتضمن خمسة أسماء يرفعها إليه رئيس الوزراء السوداني ، ويجب أن يحظى اختيار وتعيين الأعضاء بموافقة لجنة الحاكم العام .

ثانيا : عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة بصفة استشارية بدون التمتع بحق التصويت » .⁽⁹³⁾

رشحت بريطانيا المستر روبرت ريتشارد سون بيرنيت ممثلا لها في لجنة السودنة ، وكذلك رشحت مصر عبد الحميد داؤود ممثلا لها في اللجنة ، وقد أرسل وزير الخارجية البريطاني خطابا إلى المستر بيرنيت أخبره فيها بأن اختياره هو جزء من سياسة حكومة بريطانيا تجاه السودان ، بهدف ضمان نيل السودانيين الفرصة لتقرير مصيرهم ، وأشار إلى أن بريطانيا لا تتبع سياسة عرقلة عملية السودنة والتي يجب أن تجرى بطريقة متوازنة طول الفترة المحددة ليس بغرض تأخير تقرير المصير ، بل لتقليل ارتباك الجهاز الإداري .⁽⁹⁴⁾

اقتصرت عضوية لجنة السودنة على أعضاء الحزب الوطني الاتحادي الحاكم وطالبت المعارضة بضم أعضاء مستقلين للجنة السودنة ، إلا أن الحكومة رأت الإسراع في سودنة الوظائف في فترة الانتقال فجاءت برجال من الحزب الحاكم لتنفيذ سياستها الخاصة ، لأن الحكومة مسئولة أولا وأخيرا عن الفترة الانتقالية لتصفية الإدارة الثنائية في السودان .⁽⁹⁵⁾

قدّم إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء قائمة من خمسة أعضاء ضمت عثمان أبو عكر - محمود الفضلي - إبراهيم يوسف سليمان - محمد أمين حسين - تون أتيل⁽⁹⁶⁾ ، وقد رفض الحاكم العام ترشيح تون أتيل بحجة ضعف مستواه الأكاديمي ، وترى ناهد عثمان أبو عكر أن تون أتيل تم ترشيحه من قبل الجنوبيين بالحزب الوطني الاتحادي وأن إسماعيل الأزهرى لم يكن أمامه خيار سوى الموافقة ، ربما كان واثقا من رفض الحاكم العام لافتقاره المؤهلات لكنه أراد إثبات حسن النية لأعضاء الحزب من الجنوبيين وحزب الأمة وبريطانيا⁽⁹⁷⁾ ، وقد استاء الحاكم العام من ترشيحات إسماعيل الأزهرى ووصف الأشخاص الذين رشحهم بتدني الكفاءة والتعصب الحزبي ، وقال « إن الاتفاقية لم تجعل لي مخرجا من مذلة الاضطرار لاختيار ثلاثة من هذه المجموعة لكي يقوموا

بتصفية أفضل من في الخدمة المدنية السودانية » . (98)

في أول اجتماع للجنة السودنة في 1954/4/7م تم اختيار الدكتور عثمان أبو عكر (99) رئيساً للدورة الأولى ، وتقرر أن يتبادل إبراهيم يوسف سليمان (100) ومحمود الفضلي (101) رئاسة اللجنة بالتناوب ، وقد اتخذ العضو المصري عبد الحميد داؤود (102) بناء على قرار الحكومة المصرية بمسيرة لجنة السودنة ، والوقوف إلى جانب الأعضاء السودانيين ودعمه ، بينما شكل المستر بيرنيت (103) جانب المعارضة داخل اللجنة . (104)

نصت الاتفاقية في الملحق الثالث في الفقرة الثالثة جاء فيها « تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات وترفعها إلى مجلس الوزراء السوداني فإذا لم يوافق الحاكم العام على أي من هذه القرارات أو على رأي مجلس الوزراء جاز له لموافقة لجنته أن يمتنع عن الموافقة عليها ، أما إذا اختلف الحاكم العام ولجنته فإنه يجب رفع الأمر إلى الحكومتين ويبقى قرار اللجنة نافذاً ما لم تتفق الحكومتان على خلاف ذلك » . (105)

بدأت لجنة السودنة عملها بسودنة قوة دفاع السودان واستدعت الجنرال اسكونز القائد العام لقوة دفاع السودان الذي أفاد أن عدد الضباط في القوة مائة وسبعة وثلاثون ضابطاً منهم ستة وعشرون بريطانيا ومائة وسبعة وأربعون ضابطاً سودانياً ، بالإضافة إلى أربعة عشر تلميذاً حريباً أكملوا تدريبهم في الكلية الحربية في فبراير 1954م ، إلا أنهم لم يلتحقوا بعد بالوحدات العسكرية ، ليصبح عدد قوة دفاع السودان من السودانيين مائة وتسعة وخمسين ضابطاً .

أوصت لجنة السودنة باستبدال ثلاثة وعشرين ضابطاً بريطانياً من أصل خمسة وعشرين استبدالاً فوراً خلال شهرين وهم قادة الفيالق وكبار ضباط هيئة الأركان ، وتم اقتراح زيادة قوة دفاع السودان من خمسة آلاف إلى ثمانية آلاف جندي وهي تشمل ثمانية سرايا ، وبعد ستة أشهر يتم إضافة ثمان سرايا أخرى ليصبح قوام القوة ثمانية آلاف جندي . (106)

أشار الجنرال اسكونز إلى أن عدد الضباط المطلوب لست عشرة سرية هو أربعة وثمانون ضابطاً أي بمعدل خمسة ضباط لكل سرية إضافة إلى هيئة الأركان ، بينما أوضح اللواء إبراهيم عبود بأن أربعة ضباط لكل سرية سيكون مناسباً ، ليصبح عدد القوة مئتين وسبعة وعشرين ضابطاً في أول عام 1955م ، حيث اقترح الضباط السودانيون اختصار مدة التدريب إلى ثمانية عشر شهراً ، وبذلك يكون هناك عشرون ضابطاً جاهزاً للعمل في أغسطس 1955م ، واختيار أربعين ضابطاً صف لتدريبهم وتخريجهم في سبتمبر 1954م ، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الضباط القدامى لأداء بعض الواجبات الإدارية . (107)

بعد مناقشة وافية لآراء القائد العام الجنرال اسكونز وكبار الضباط السودانيين وافقت اللجنة على السودنة الكاملة لقوة دفاع السودان فوراً وشملت وظيفة القائد العام وخمسة من الضباط برتبة أميرالي لقيادة الفرق ، واستطاعت لجنة السودنة في وقت قصير سودنة الجيش وتم تعيين الفريق أحمد محمد باشا القائد العام لقوة دفاع السودان واللواء إبراهيم عبود نائباً له . (108)

قررت لجنة السودان في اجتماعها الثاني يوم 1954/3/8 م سودنة قوة بوليس السودان ، إذ كان عدد أفراد البوليس عندئذ مائة وستة عشر ضابطا وست ألف ومائتين وتسع من الرتب الأخرى ، بالإضافة إلى ثمانية بريطانيين يتولون الوظائف القيادية في المديريات ، وفي نهاية عام 1954 م اكتملت سودنة وظائف القمندان بالمديريات المختلفة بما في ذلك المديريات الجنوبية .⁽¹⁰⁹⁾ وفي الجلسة السابعة يوم 1954/3/17 م بدأت اللجنة في سودنة وظائف الإدارة التي بلغ عدد وظائفها سبع وتسعون واستمرت جلسات اللجنة حتى 1954/4/1 م ، عقدت خلالها أحد عشر اجتماعا⁽¹¹⁰⁾ ، وأبدت حكومة السودان قلقها من سودنة وظائف الإدارة فقد أشارت إلى أن تطوير مجالس المدن والمجالس الريفية سيتيح للسودان إمكانية تقليص العديد من المهام الإدارية لمفتش المركز ، وتتركز مخاوف حكومة السودان في أن المجالس الريفية التي تتجمع فيها معظم الثروات لا تزال في بدايتها وأن مناطقها شاسعة وأن الضباط التنفيذيين السودانيين يحتلون مواقع بالغة الأهمية وهم بلا خبرة ، ولا يتوقع أن يحافظوا على تماسك النظام دون أن يتلقوا بعض المساعدة ، بالإضافة إلى عزوف الموظفين الشماليين عن العمل بعيدا عن الخرطوم ليكونوا قريبين من مركز النشاط السياسي ، وأبانت حكومة السودان أن جودة الحكم ستكون ضحية للسودنة خاصة في المراكز .⁽¹¹¹⁾

استدعت اللجنة محمد عثمان يسن الذي أفاد أنه من الممكن العمل بمائة وسبعة وتسعين إداريا سودانيا ملء الخانات الشاغرة وأن يتم استيعاب موظفين من خريجي الجامعات المصرية وكلية الخرطوم الجامعية وسد النقص بأرباب المعاشات ، بينما طالب داوود عبد اللطيف إعطاء وقت كاف لسودنة الإدارة حتى يتم عمل الترقيات اللازمة لوظائف الإدارة ، وقررت لجنة السودان إجراء سودنة سريعة لأربع وتسعين وظيفة وإلغاء ثلاث وظائف رأت اللجنة أنها غير مهمة .⁽¹¹²⁾

قرر مجلس الوزراء إيقاف تعيين الموظفين الأجانب في حكومة السودان حتى تنتهي أعمال لجنة السودان كما قرر عدم تمديد خدمة أي موظف أجنبي ، إلا بموافقة مجلس الوزراء كما أجاز مجلس الوزراء قانون تعويض الموظفين الأجانب الذين تقرر سودنة وظائفهم حرصا على توفير الجو الحر المحايد ، وتعويضهم عن الفترة المتبقية لهم في خدمة السودان ، وبلغ جملة ما دفعته الخزينة العامة تعويضا للأجانب ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه جمعت من الحكومة وأموال تبرع بها الشعب السوداني سميت بمال الفداء .⁽¹¹³⁾

في مارس 1955 م تقدم ستة من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب باقتراح إخطار الحاكم العام بالشروع في ترتيبات تقرير المصير ، واستفسر كاتب المجلس رئيس لجنة السودان الذي أشار إلى أن السودان لم تكتمل بعد ورفض الاقتراح وهذا على ما يبدو العجلة نحو إعلان الجلاء دون انتظار قرار لجنة السودان بانتهاء أعمالها .⁽¹¹⁴⁾

عقدت لجنة السودان مائة وخمسة عشر اجتماعا بحثت فيها ألف ومئتان واثنان وعشرون وظيفة منها ألف وست وتسعون يشغلها بريطانيون ومائة وثلاث وخمسون يشغلها مصريون ، وسودنت اللجنة ستمائة سبع وأربعون في القسم الأول ، وسبع وثمانون في القسم الثاني ،

وبلغ مجموع الوظائف المسودنة سبعمائة أربع وثلاثون وبذلك أصبحت الوظائف غير المؤثرة على الجو الحر المحايد أربعمائة وثمانية وأربعون كلها من الوظائف الفنية .⁽¹¹⁵⁾

بعد عام ونصف انتهت لجنة السودان مهامها وأعلنت في 1955/8/2م أنها سودنت جميع الوظائف حسب نص اتفاقية الحكم الذاتي للسودان ، واختصرت الفترة الزمنية المحددة لها بمقدار النصف فتمت سودنة القوات النظامية في شهرين والإدارة في أربعة أشهر ، وبقيّة المصالح الحكومية⁽¹¹⁶⁾ في شهرين وتمت سودنة الإدارة والقوات النظامية والعلاقات العامة والخطوط الجوية السودانية والجمارك والتعاون والمخازن والمهمات بنسبة مائة في المائة ، وبذلك انتهت المرحلة الأولى من تنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي للسودان .⁽¹¹⁷⁾

الجلء :

بدأت المرحلة الثانية من اتفاقية الحكم الذاتي التي تشتمل جلء القوات البريطانية والمصرية عن السودان وموجب اتفاق بين الحكومة والمعارضة قرر في 1955/8/16م أن يقدم إسماعيل الأزهرى رئيس مجلس الوزراء اقتراحا في مجلس النواب يثنيّه الصديق المهدي بمخاطبة الحاكم العام عن الجلء⁽¹¹⁸⁾ ونص الاقتراح « نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعنا نعرب عن رغبتنا في اتخاذ التدابير لتقرير المصير فورا ، ونرجو من معاليكم اخطار الحكومتين المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا وشمال إيرلندا بتاريخ 12 فبراير 1953م بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير » .⁽¹¹⁹⁾

أوضح إسماعيل الأزهرى أن الاحتلال قعد كثيرا من الأمم والشعوب عن الاستقلال التام والسيادة الكاملة وبالجلء تنقلص الإرادة الأجنبية الاستعمارية ، ثم أعقبه الصديق عبد الرحمن المهدي (كوستي شمال) فقال إن جلء الجيوش المحتلة لا يعني توفر الجو الحر المحايد بل يعني إحساس الأمة باسترداد كرامتها المسلوبة⁽¹²⁰⁾ ، وأشار محمد أحمد محجوب إلى أن السودانيين يقفون دائما كتلة واحدة كلما حزب الأمر وجد الجد ، لأنهم يقدمون مصالح بلادهم فوق مصالحهم الخاصة والمصلحة القومية على المصلحة الحزبية .⁽¹²¹⁾

تفاوضت مصر مع بريطانيا على تحديد موعد للجلء استجابة لطلب البرلمان السوداني وتم الاتفاق بينهما على أن يكون يوم 13 نوفمبر 1955م آخر يوم لمغادرة قواتهما السودان وقد طلبت وزارة الأشغال انتداب مهندسين من الوزارة ليقوموا بعملية تسليم المباني التي يحتلها الجيش البريطاني كأول خطوة للجلء ومن ثم غادر أول فوج من الجيش البريطاني عائدا لبلاده عن طريق ميناء بورتسودان في 1955/8/31م ، بينما غادر أول فوج من الجيش المصري يوم 1955/9/14م وتمت مغادرة آخر جندي للسودان يوم 1955/11/9م .⁽¹²²⁾

تقرير المصير :

بعد أن أجاز البرلمان الجلء داخل السودان وهو المرحلة الأخيرة من تنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي والتي تقتضي في هذه المرحلة بتقرير المصير ، فقد نصت المادة العاشرة من الاتفاقية على تكوين لجنة دولية لتأمين حرية الانتخابات أو أي إجراءات أخرى تتخذ لضمان الجو الحر المحايد .

بدأت في 8 يونيو 1955م المفاوضات المصرية البريطانية بشأن تشكيل اللجنة الدولية التي تشرف على تقرير المصير في السودان وقد اقترحت بريطانيا تكوين لجنة تضم ممثلين من بورما وباكستان وسويسرا والسويد وإيران ، إلا أن مصر رفضت الاقتراح بحجة أن هذه الدول تقع تحت النفوذ البريطاني وطالبت بتشكيل لجنة تضم دولتين من الدول الغربية ودولتين من الدول الشرقية على أن يكون رئيس اللجنة من آسيا .⁽¹²³⁾

كانت بريطانيا ترى عدم تمثيل أي من دولتي الحكم الثنائي في اللجنة الدولية بل تدخّلها دول محايدة لا علاقة تاريخية لها بالسودان ، بينما أصرت مصر على إشراك دولتي الحكم الثنائي في اللجنة الدولية وكانت تخشى أن تعطى سلطات تقديرية واسعة للجنة ليس لها ممثل فيها ، وفي 16 يوليو 1955م صوتت حكومة السودان لصالح الاقتراح البريطاني فاقترحت مصر بصورة مفاجئة في 13 أغسطس 1955م أن يترك أمر تشكيل اللجنة الدولية إلى البرلمان السوداني ليتخذ القرار المناسب وقد قبلت الحكومة البريطانية بالاقتراح المصري .⁽¹²⁴⁾

عقد البرلمان جلسة في 22 أغسطس 1955م وقد اقترح مبارك زروق ما يلي « إنه من رأي هذا المجلس ألا تمثل مصر وبريطانيا العظمى في اللجنة الدولية المشار إليها في المادة العاشرة من الاتفاق »⁽¹²⁵⁾ ، وقد اقترح مبارك زروق تعيين الدول الآتية أعضاء في اللجنة الدولية باكستان - الهند - السويد - سويسرا - النرويج - يوغسلافيا - تشكوسلوفاكيا⁽¹²⁶⁾ ، وفي يوم 29 أغسطس 1955م اقترح ميرغني حمزة « إنه من رأي هذا المجلس أن الاستفتاء الشعبي هو أنجح الوسائل للتحقق من رغبة السودانيين الحقيقية في تقرير مصيرهم ويطلب المجلس من الحكومة أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة لتبليغ هذه الرغبة للدولتين المتعاقبتين » ، وقد أجاز القرار بالإجماع وكان الاستفتاء يقرر أحد أمرين إما الارتباط بمصر على أي صورة أو الاستقلال التام .⁽¹²⁷⁾

وافقت بريطانيا ومصر على قراري البرلمان السوداني في 22/8/1955م و 29/8/1955م ، ثم بعثت مصر بمذكرة شفوية لمجلس النواب يوم 6/10/1955م جاء فيها ما يلي :-
أولاً : إن من بين المسائل التي تبحثها اللجنة الدولية التي ستشكل بمقتضى البند العاشر من الاتفاقية مسألة القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية عند وبعد سحب القوات المصرية والبريطانية ، لذا من الضروري أن تباشر اللجنة أعمالها قبل الجلاء الذي سيتم في يوم 12/11/1955م .

ثانياً : ترغب مصر في الاتصال بالدول التي تم الاتفاق عليها بواسطة البرلمان لبحث مسألة القيادة.
ثالثاً : ترى مصر أن يكون الاستفتاء في وقت واحد مع انتخاب جمعية تأسيسية بواسطة اقتراع شعبي مباشر .⁽¹²⁸⁾

أحس الحاكم العام نوكس هلم بأنه سوف يُجَرّد من السلطة بعد انسحاب القوات البريطانية وأن الموقف سيصبح في يد السودانيين خلال فترة قصيرة ، فاقترح أن تنهي دولتا الحكم الثنائي هذا الحكم وتعلن استقلال السودان فوافقت بريطانيا على الاقتراح ، إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر رفضه لأسباب داخلية رغم قناعته أنه إذا أُجْرِيَ استفتاء في السودان سيختار الشعب الاستقلال .⁽¹²⁹⁾

اقترحت وزارة الخارجية البريطانية بتأييد من الحاكم العام أن تعلن بريطانيا منفردة استقلال السودان وإلغاء الحكم الثنائي، إلا أن هنري تريفليان حذر بريطانيا بأن مثل هذه الخطوة تعتبر من مصر خرقاً للاتفاقية مما قد يدفع بها لإلغاء اتفاقية قناة السويس المبرمة في عام 1954م، فصرفت النظر ثم جاءت برأي آخر يسانده الحاكم العام وهو أن تقترح على إسماعيل الأزهرى إعلان الاستقلال على أن تلتزم بريطانيا بتأييده، إلا أن إسماعيل الأزهرى أخبر وليم لوس بأن هناك اتجاهًا عامًا بين الأحزاب السودانية للإسراع بعملية تقرير المصير.⁽¹³⁰⁾

أجرى إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء مشاورات مع الأحزاب السياسية لضمان إعلان الاستقلال، وكانت آراء الأحزاب قد تضمنت وجهات النظر الآتية :-

أولاً : اعترض حسن الطاهر زروق ممثل الجبهة المعادية للاستعمار على إعطاء حق المنادة للاستقلال للبرلمان الحالي، وعلل اعتراضه بأنه ربما يقع بعض أعضاء البرلمان تحت تأثير ما وأنه لا بد من إجراء الاستفتاء الشعبي المباشر .

ثانياً : وافق حزب الأمة على إعلان الاستقلال بواسطة البرلمان، على أن تتوفر الضمانات للفترة التي تعقب هذا الإعلان كنظام للحكم أثناء هذه الفترة وإذا لم تتوفر هذه الضمانات⁽¹³¹⁾ فإنه يفضل تنفيذ الاتفاقية .

ثالثاً : رأى الحزب الجمهوري الاشتراكي أنه يفضل إجراء الاستفتاء الشعبي، الذي أصبح رغبة الشعب وإذا لم توافق عليه الدولتان يفضل الحزب على أن ينادي البرلمان بالاستقلال .

رابعاً : رأت الحكومة أن يعلن البرلمان الحالي استقلال السودان بعد أن تتوفر جميع الضمانات للحصول على موافقة الدولتين منح البرلمان هذا الحق.⁽¹³²⁾

كان إسماعيل الأزهرى قد تحدث مع وليم لوس مستشار الحاكم العام ومساعدته كنريك حول الوحدة مع مصر فقال « إنه لا يعقل أن يتخلص المرء من سيد ثم يضع نفسه تحت سيد جديد وأن معظم الناس في البلاد شعروا لبعض الوقت أنه من الأسهل والعملي التحالف بشكل مؤقت مع مصر ليتخلصوا من البريطانيين، غير أن هذا لا يعني أنهم كانوا يرغبون في وضع أنفسهم تحت المصريين ».⁽¹³³⁾

كانت السياسة التي انتهجها صلاح سالم التي اعتمدت على أسلوب الرشوة لتقريب بعض العناصر السودانية على حساب الأخرى بالإضافة إلى موقفه المتطرف من محمد نجيب، الذي تمت إقالته في عام 1954م والتي كان لها أكبر الأثر في نفوس السودانيين الموالين لمصر وتحولهم عن طريق الوحدة، وباءت جهود صلاح سالم بالفشل تجاه تحطيم شعبية إسماعيل الأزهرى بتأليب أهل الجنوب عليه، ومساندة خصمه محمد نور الدين جعلت إسماعيل الأزهرى يشحذ فكرة الانفصال في نفوس السودانيين بعد وضوح اتجاهات ثورة 23 يوليو في مصر⁽¹³⁴⁾، وقال إسماعيل الأزهرى إنه كان يؤيد الاتحاد في ظل حكومة ملكية دستورية، ولكن الحوادث في مصر غيرت رأيه وأنه يأمل أن لا تتبع مصر أساليب الطابور الخامس.⁽¹³⁵⁾

ظهر عداً وغضب مصر على إسماعيل الأزهرى عندما شارك في احتفالات ثورة 23 يوليو المصرية ، فقد تم وضع إسماعيل الأزهرى مع الوزراء المصريين ولم يجلس مع رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزارات ، ثم هاجمت مظاهرة إسماعيل الأزهرى في الاحتفال وكانت تنادي بوحدة وادي النيل .⁽¹³⁶⁾ وافقت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي على قرار اللجنة البرلمانية للحزب بأن يكون السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة ، وعن العلاقة مع مصر أعلنت اللجنة الآتي :-
أولاً : يشكل مجلس استشاري بعدد متساو بين البلدين لبحث المواضيع الدفاعية .
ثانياً : تتعاون الدولتان في مسألة مياه النيل .
ثالثاً : يصدر السودان عملة خاصة به بدلا من العملة المصرية .⁽¹³⁷⁾

بدأ إسماعيل الأزهرى يشعر بالضيق من تدخل صلاح سالم في شئون السودان ، ومن ثم بدأ يسير في اتجاه الاستقلاليين وإجراء مشاورات مع حزب الأمة ، وأدى هذا إلى توتر في العلاقات بين إسماعيل الأزهرى وعلي الميرغني الذي أدرك خطورة هذه الاتصالات على الختمية ، ونشب خلاف بين الطرفين حول الاستفتاء⁽¹³⁸⁾ والحكومة القومية⁽¹³⁹⁾ التي كانت تنادي بها المعارضة ، وفي يوم 1955/11/10م وهو اليوم الذي أُبلغ فيه مجلس النواب بقبول دولتي الحكم الثنائي لقراريه بشأن الاستفتاء ، وتشكيل اللجنة الدولية سقطت حكومة إسماعيل الأزهرى في القراءة الثانية للميزانية ، بإيعاز من علي الميرغني .⁽¹⁴⁰⁾

قدم إسماعيل الأزهرى استقالته للحاكم العام في 1955/11/10م فاندلعت المظاهرات مؤيدة لرئيس الوزراء فعاد مجلس النواب للانعقاد في 1955/11/15م حيث تقدم عبد الله خليل بمقترح ترشيح ميرغني حمزة لرئاسة الوزراء وثناه محمد أحمد محبوب ، بينما رشح مبارك زروق إسماعيل الأزهرى الذي فاز بثمانية وأربعين صوتاً مقابل ستة وأربعين صوتاً لميرغني حمزة ، وكان سبب فوز إسماعيل الأزهرى عودة النواب الأربعة⁽¹⁴¹⁾ الذين خرجوا عن الحزب الوطني الاتحادي .⁽¹⁴²⁾

زار عبد الرحمن المهدي في يوم 1955/12/1م علي الميرغني بمنزله بحلة خوجلي واستمر اللقاء حوالي خمسين دقيقة بقى فيها السيدان على انفراد ، وقد رد علي الميرغني الزيارة لعبد الرحمن المهدي بمنزله بالخرطوم وأصدرا بياناً قالوا فيه « ... كما نأمل أن يَمُكِّنَ التقاء الأحزاب في الحال على قيام حكومة قومية » .⁽¹⁴³⁾

دعت قيادة الحزب الوطني الاتحادي إلى اجتماع لمناقشة الاحتمالات المترتبة على لقاء السيدين ودعوتهما لإقامة حكومة قومية ، وقد رأى بعض النواب إمكانية استمرار الحزب منفرداً بالحكم باعتباره صاحب الأغلبية ورغم ذلك دخل الحزب في مفاوضات مع الأحزاب السياسية⁽¹⁴⁴⁾ ، ولما لم يتم الاتفاق مع الأحزاب حول الحكومة القومية أوقفت الحكومة المشاورات مع الأحزاب السياسية⁽¹⁴⁵⁾ ، وأيقنت الأحزاب السودانية أن إجراء الاستفتاء قد يترتب عليه إثارة كثير من المشاكل فضلاً عن استحالة إجراء الاستفتاء في الجنوب إذ تسبب التمرد عن انهيار في مجالي الأمن والإدارة ونتيجة لذلك صرف البرلمان السوداني النظر عن الاستفتاء الشعبي .⁽¹⁴⁶⁾

استقال الحاكم العام السير نوكس هلم في 1955/12/12م من منصبه وأعلن في القاهرة أن السفير البريطاني أبلغ الحكومة المصرية أن بريطانيا لا تنوي ترشيح بريطاني آخر ليحل مكانه ، ويرى د. فيصل عبد الرحمن علي طه أن الحكومة البريطانية عمدت إلى إخلاء منصب الحاكم العام لسببين أولهما تهيئة الجو للسودانيين لإعلان استقلالهم من داخل البرلمان ، وثانيهما سد الذرائع المصرية بأن بريطانيا ترمي من إعلان الاستقلال من داخل البرلمان إلى مد فترة عمل الحاكم العام بعد الاستقلال وخلال فترة إعداد الدستور وإبقاء القيادة العليا لقوة دفاع السودان في يده .⁽¹⁴⁷⁾ فاجأ إسماعيل الأزهري الأحزاب السياسية في يوم 1955/12/19م حيث قدم أربع اقتراحات هي :-

أولا : أن تعطى الجمعية التأسيسية الاعتبار الكافي لمطالب الأعضاء الجنوبيين بتكوين حكومة فيدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث .

ثانيا : الاعتراف باستقلال السودان فورا .

ثالثا : تشكيل هيئة تقوم مقام رئيس رأس الدولة .

رابعا : قيام جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور الدائم للسودان ، وقانون الانتخابات للبرلمان المقبل .⁽¹⁴⁸⁾

أثار التمرد المشاعر في الشمال ولفت الانتباه إلى الجنوب للوصول معهم إلى اتفاق عن طريق التنازلات السياسية ، ونتيجة لذلك وافقت الأحزاب الشمالية على دراسة المشروع لإقامة اتحاد فيدرالي في السودان ووافق ممثلو الجنوب في البرلمان استنادا لهذا الوعد على إعلان الاستقلال .⁽¹⁴⁹⁾

اقترح عبد الرحمن محمد إبراهيم (بقارة نيالا غرب) أن يقدم خطاب⁽¹⁵⁰⁾ إلى الحاكم العام نصه « نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعنا نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة نرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فورا » .⁽¹⁵¹⁾

ثم تقدم حسن جبريل سليمان (دار مساليت جنوب) بالاقترح التالي « بما أنه يترتب علي الاعتراف باستقلال السودان قيام رأس دولة سوداني فإنه من رأي هذا المجلس أن ينتخب البرلمان لجنة من خمسة سودانيين وتمارس سلطات رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور مؤقت يقره البرلمان الحالي حتى يتم انتخاب رأس الدولة بمقتضى أحكام الدستور السوداني النهائي ، كما أنه من رأي هذا المجلس أن تكون الرئاسة في اللجنة دورية من كل شهر ، وأن تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها » .⁽¹⁵²⁾ واقترح محي الدين الحاج (تقلي جنوب) الآتي « إنه من رأي هذا المجلس أن تقوم جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائي للسودان وقانون الانتخاب للبرلمان السوداني المقبل »⁽¹⁵³⁾ ، وفي يوم 1955/12/26م تقدم مبارك زروق بالاقترح التالي « إنه من رأي هذا المجلس أن يكون الآتية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الخماسية لممارسة سلطات رأس الدولة لموجب دستور مؤقت يقرره البرلمان الحالي ، أحمد محمد صالح - أحمد محمد يسن - الدرديري محمد عثمان - عبد الفتاح المغربي سرسو ايرو » .⁽¹⁵⁴⁾

عجلت عدة عوامل بوضع الدستور المؤقت تمثلت في ملء الفراغ الدستوري الناتج عن انتهاء فترة الانتقال والإسراع بالحصول على اعتراف مصر وبريطانيا بالاستقلال ، لذلك رأت الحكومة أن أقصر الطرق هو تعديل قانون الحكم الذاتي⁽¹⁵⁵⁾ حتى يسير مع الوضع الدستوري الجديد للسودان .⁽¹⁵⁶⁾ وفي 1955/12/31م قدم مبارك زروق الاقتراح التالي « نحن أعضاء مجلس الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة للمجلس نقرر الموافقة على الأحكام المرفقة ونصدرها دستوريا سودانيا مؤقتا يرفعها الشعب السوداني ويطيعه إلى أن تصدر في الحين المرتقب أحكام أخرى » .⁽¹⁵⁷⁾

في اليوم الأول من يناير 1956م أنزل العلمان البريطاني والمصري من قصر الحاكم العام ورفع بدلا منهما العلم السوداني إيدانا بمولد جمهورية السودان المستقلة ، وصدر بيان من السفارة البريطانية والمصرية اتفقتا على الاعتراف باستقلال السودان الذي أعلنه البرلمان السوداني في 1955/12/19م وأن الاتفاق يقوم على عدة قواعد هي :-

أولا : الاعتراف باستقلال السودان .

ثانيا : انتهاء الحكم الثنائي المعقود في عام 1899م وهو الاتفاق الذي حكمتا مصر وبريطانيا السودان بموجبه .

ثالثا : إلغاء الاتفاق الذي عقد بين مصر وبريطانيا في 1953/2/12م والذي خول السودان حق تقرير المصير في فترة تنتهي عام 1957م .

رابعا : إلغاء اللجنة الدولية السباعية التي كانت مكلفة بالإشراف على تقرير المصير .

خامسا : إلغاء منصب الحاكم العام .⁽¹⁵⁸⁾

اعترفت مصر باستقلال السودان وجاء في خطاب الحكومة المصرية « إن الحكومة المصرية عملا بنواياها التي جاهرت بها وبمساعيها الذي جاهدت من أجله لتحقيق الحرية لشعب السودان تعلن فورا الاعتراف بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة »⁽¹⁵⁹⁾ ، كما سلمت وزارة الخارجية البريطانية اعترافها جاء فيه « تسلمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا قرار البرلمان السوداني الذي يعلن فيه أن السودان قد أصبح دولة مستقلة ذات سيادة والذي يطلب فيه السودان من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بذلك الإعلان إجابة لهذا الطلب فقد خولتني حكومة المملكة المتحدة بأن أحيطكم علما بأنها تعترف منذ تاريخ اليوم بأن السودان قد أصبح دولة مستقرة حرة ذات سيادة » .⁽¹⁶⁰⁾

عقب استقلال السودان بشهرين تجددت دعوة الأحزاب السياسية وزعماء الطائفة بتكوين حكومة قومية وضغطت جميع الأطياف السياسية على إسماعيل الأزهري الذي وافق على قيام الحكومة القومية في فبراير 1956م إلا أنها لم تستمر أكثر من أربعة أشهر فسقطت الحكومة في 1956/6/20م بعد انشقاق علي الميرغني من الحزب الوطني الاتحادي وتكوين حزب الشعب الديمقراطي ، وتم تشكيل ائتلاف بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي لتشكيل حكومة سميت بحكومة السيدين برئاسة عبد الله خليل ، بينما أصبح إسماعيل الأزهري زعيم المعارضة .⁽¹⁶⁰⁾

الخاتمة:

عقب احتلال بريطانيا ومصر السودان عام 1898م وقعت اتفاقية الحكم الثنائي في يناير 1899م لإدارة الحكم في السودان وبعد ذلك أصبحت مصر تطالب بحقوق السيادة على السودان التي تدعي بأنها اكتسبتها منذ عام 1821م التي تقول السودان أراض لا مالك لها واستمرت هذه المطالبة عبر المفاوضات بين بريطانيا ومصر حتى ألغى مصطفى النحاس معاهدي 1899م و 1936م وأعلن الملك فاروق الأول ملكا على مصر والسودان .

جاءت ثورة 23 يوليو 1952م بمبادئ جديدة في المفاوضات بين بريطانيا ومصر تنازلت فيها عن دعوى حق مصر في السيادة على السودان مما دفع إلى تشكيل تحالف مصري سوداني عبر اتفاقية 10 يناير 1953م التي كانت دافعا قويا للتوصل بين دولتي الحكم الثنائي إلى اتفاقية 12 فبراير 1953م لتقرر الحكم الذاتي للسودان .

نجح الحزب الوطني الاتحادي في الفوز بانتخابات 1953م وشكل إسماعيل الأزهري وزارته لإدارة الفترة الانتقالية لتصفية الإدارة الثنائية التي تمثلت في السودان والجلء وتقرير المصير للسودان ، وأعلنت استقلال السودان في الأول من يناير 1956م .

واجهت الحكومة الانتقالية صعوبات عديدة تمثلت في حوادث مارس 1954م وحوادث تمرد جنوب السودان في أغسطس 1955م ولقاء السيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي في ديسمبر 1955م والتي كانت لها آثارٌ سيئة على استقرار الأوضاع السياسية في السودان .

النتائج:

أولا : نجح الحزب الوطني الاتحادي في تحقيق استقلال السودان التام بعد صدام مع مصر والصاغ صلاح سالم كان سببا في إبعاد إسماعيل الأزهري عن برنامج الوحدة مع مصر .

ثانيا : كان رفض الحزب الوطني الاتحادي مشاركة الأحزاب السياسية الأخرى تشكيل حكومة ائتلافية سببا في تنفيذ أهداف الفترة الانتقالية المتمثلة في السودان والجلء وتقرير المصير .

ثالثا : وفق إسماعيل الأزهري في مشاوراته مع المعارضة السياسية في تحقيق الأهداف السياسية لحكومته خاصة في يوم 19/12/1955م .

رابعا : لم يجد إسماعيل الأزهري العون من السيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي بعد لقائهم في ديسمبر 1955م الذي كان أحد عدم استقرار الأوضاع السياسية في السودان التي نتج عنها تشكيل حكومة قومية ثم حكومة ائتلافية فشلت في إدارة البلاد فسلم عبد الله خليل الحكم للفريق إبراهيم عبود في 17 نوفمبر 1958م .

الهوامش:

- (1) هو السير افلنج بارنج مراقب المالية المصرية قبل الاحتلال البريطاني لمصر ، ثم عمل المندوب السامي البريطاني في مصر من عام 1882م حتى 1907م .
- (2) فدوى عبد الرحمن علي طه : السودان في عهد الحكم الثنائي 1899 - 1956م ، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية جامعة أم درمان الأهلية ، أم درمان ، 1997م ، ص 3 .
- (3) عباس حلمي الثاني : عهدي مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير 1892 - 1914م ، ترجمة جلال يحيى ، دار الشروق القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1993م ، ص 171 .
- (4) الشاطر بصيلي عبد الجليل : معالم تاريخ السودان وادي النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر ، بدون معلومات للنشر ، القاهرة ، 1955م ، ص 177 - 179 .
- (5) عبد الرحمن الراجعي : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال تاريخ مصر القومي من عام 1882 - 1892م ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1966م ، ص 165 .
- (6) محمد فؤاد شكري : مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820 - 1899م ، دار المعارف القاهرة ، 1963م ، ص 428 .
- (7) زاهر رياض : السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال 1821 - 1953م ، بدون معلومات للنشر ، القاهرة ، 1966م ، ص 182 - 183 .
- (8) محمد فؤاد شكري : مرجع سابق ، ص 510 - 511 .
- (9) عبد الفتاح عبد الصمد منصور : العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899 - 1924م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1993م ، ص 58 - 59 .
- (10) (10) لمزيد من المعلومات عن اتفاقية الحكم الثنائي أنظر فدوى عبد الرحمن علي طه : السودان في عهد الحكم الثنائي 1899 - 1956م .
- (11) نص فرمان العثماني على خديوي مصر على « أنه لا يجوز له تحت أي ظرف أو وسيلة ترك الامتيازات كلها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية للغير مطلقا » .
- (12) فدوى عبد الرحمن علي طه : السودان في عهد الحكم الثنائي ، ص 6 - 7 .
- (13) جاءت فكرة السيادة بمفهومها القانوني في القارة الأفريقية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي بعد مؤتمر برلين عام 1884م ووصف المؤتمر الأراضي الخلاء أو الأراضي التي لا سيد لها (Nullius Res) وهي التي سمح للقوى المشاركة في المؤتمر أن تفرض عليها هيمنتها .
- (14) لمزيد من المعلومات عن حقوق وفرمانات السيادة المصرية على السودان أنظر محمد فؤاد شكري : مصر والسودان الوضع التاريخي للمسألة ، دار الفكر العربي القاهرة ، 1946م .
- (15) إحسان عبد الرحمن كامل : نشأة النظام الديمقراطي البرلماني في السودان وتجربته 1899 - 1958م ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، « غير منشورة » ، 1983م ، ص 45 - 46 .
- (16) يونان ليب رزق : الثوابت والمتغيرات في العلاقات المصرية السودانية ، كتاب الهلال العدد 527 ، دار الهلال القاهرة ، نوفمبر 1994م ، ص 104 .

- (17) إبراهيم فرج : ذكرياتي السياسية ، بدون معلومات للنشر ، القاهرة ، 1983م ، ص 179 .
- (18) حسن عابدين : فجر الحركة الوطنية ، ترجمة نعمات صالح عيسى ، مؤسسة أروقة للثقافة والعلوم ، الخرطوم ، ص 18 .
- (19) نفس المرجع ، ص 19 .
- (20) وقع على البرقية كل من الطيب هاشم مفتي السودان - علي الميرغني زعيم الختمية - عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار - أبو القاسم أحمد هاشم رئيس هيئة العلماء - إسماعيل الأزهرى قاضي قضاة مديرية دارفور - ميرغني السيد شيخ الطريقة الإسماعيلية .
- (21) حسن عابدين : مرجع سابق ، ص 19 - 20 .
- (22) هم علي الميرغني - الشريف يوسف الهندي - الطيب هاشم - أبو القاسم أحمد هاشم - إسماعيل الأزهرى - عبد الرحمن المهدي - عبد العظيم بك الخليفة ناظر العباددة - علي التوم ناظر الكبابيش - إبراهيم موسى ناظر الهدندوة - عبد الكريم أبو سن وكيل ناظر الشكرية - إلياس فرح ناظر الجعليين .
- (23) نفس المرجع ، ص 26 - 27 .
- (24) المرجع نفسه ، ص 29 .
- (25) يونان ليب رزق : مرجع سابق ، ص 105 .
- (26) التحفظات الأربعة في الدستور هي أولاً تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر ، ثانياً الدفاع عن مصر ضد أي تدخل أجنبي ، ثالثاً حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ، رابعاً السودان .
- (27) فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله « دراسة تاريخية لاتفاقية 12 فبراير 1953م المصرية البريطانية حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان ، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي أم درمان ، الطبعة الثانية ، 2008م ، ص 3 .
- (28) أعادت الاتفاقية الجيش المصري للسودان بعد طرده في عام 1924م إثر مقتل حاكم عام السودان السير لي استاك في شوارع القاهرة .
- (29) تضمن السودان في اتفاقية 1936م في المادة الحادية عشر لمزيد من المعلومات انظر تمام همام تمام : السياسة المصرية تجاه السودان 1936 - 1953م ، ص 238 .
- (30) فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله ، ص 4 .
- (31) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن : مصر والسيادة على السودان نهاية حقبة تاريخية ، دار القلم دبي - الامارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ، 2004م ، ص 12 .
- (32) نفس المرجع ، ص 14 - 15 .
- (33) محمد عبد الحميد أحمد الحناوي : معركة الجلاء ووحدة وادي النيل 1945 - 1954م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1998م ، ص 100 ، وأيضاً عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين طمع فنزاع ووثبة فجهاد ، تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الطبعة الثانية ، 1992م ، ص 86 .

- (34) محمد عبد الحميد أحمد الحناوي : مرجع سابق ، ص 101 .
- (35) محسن محمد : مصر والسودان الانفصال دراسة بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ، دار الشروق القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1994م ، ص 10 - 11 .
- (36) عبد الرحمن علي طه : مرجع سابق ، ص 77 .
- (37) تمام همام تمام : السياسة المصرية تجاه السودان 1936 - 1953م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1999م ، ص 81 .
- (38) هارولد مكمايكل : السودان ، ترجمة محمود صالح عثمان ، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ، أم درمان ، الطبعة الأولى ، 2006م ، ص 257 - 258 .
- (39) جمهورية مصر : رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من 13 فبراير سنة 1841م إلى 12 فبراير سنة 1953م ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1953م ، ص 244 .
- (40) نفس المرجع ، ص 257 .
- (41) المرجع نفسه ، ص 261 .
- (42) نفس ، ص 272 .
- (43) أبو بكر حسن محمد باشا : تأثير مصر على الأوضاع السياسية في السودان 1951 - 1956م ، رسالة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، « غير منشورة » ، 2000م ، ص 65 - 66 .
- (44) نفس المرجع ، ص 69 .
- (45) المرجع نفسه ، ص 72 .
- (46) جمهورية مصر : مرجع سابق ، ص 282 .
- (47) نفس المرجع ، ص 285 .
- (48) المرجع نفسه ، ص 286 .
- (49) الوثائق البريطانية عن السودان ، تحرير محمود صالح عثمان ، المجلد السادس 1952م ، مركز عبد الرحمن ميرغني الثقافي أم درمان ، الطبعة الأولى ، 2002م ، ص 15 .
- (50) فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان 1936 - 1953م ، دار الأمين للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1998م ، ص 530 - 531 .
- (51) محسن محمد : مرجع سابق ، ص 49 .
- (52) محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث 1820 - 1955م ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الطبعة الثالثة ، 2018م ، ص 501 - 502 .
- (53) KDD. Henderson : Sudan Republic , London , 1965 , P. 98(53) .
- (54) صفاء محمد شاكر : مذكرات صلاح سالم ثورة يوليو والسودان ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 2012م ، ص 11 - 12 .
- (55) ولد في سافية أبو معلا بالخرطوم وتلقى تعليمه الأولي في وادي حلفا ثم في كلية غردون

- التذكارية ، وتخرج في المدرسة الحربية بالقاهرة عام 1918م وعمل بالسودان في شندي ووادي حلفا وبحر الغزال وملكال ثم نقل للحرس الملكي في مصر وعاد للسودان مرة أخرى بعد عام 1936م للعمل في تنظيم الجيش المصري بالسودان ، أصبح رئيسا لجمهورية مصر بعد ثورة 23 يوليو 1952م ثم عزل ووضع قيد الإقامة الجبرية ، توفي عام 1982م .
- (56) عمل بالقوات المصرية بالسودان من ديسمبر 1939م حتى ديسمبر 1941م ، أصبح رئيسا لجمهورية مصر من عام 1954م حتى وفاته في عام 1970م .
- (57) محمد بدر الدين مصطفى : المفاوضات المصرية البريطانية 1953 - 1954م دراسة منهجية للمفاوضات الدولية ، سينا للنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1994م ، ص 80 .
- (58) كانت مصر تتغنى بالأنشودة التي تقول نيل واحد شعب واحد تاج واحد .
- (59) ولد عام 1915م والتحق بكلية الهندسة جامعة الملك فؤاد الأول ، عمل طيارا بسلاح الجو المصري ثم عمل في الخرطوم خلال الفترة من 1949 - 1952م ، وأصبح عضو الوفد المصري في مفاوضات الحكم الذاتي للسودان وتم تعيينه عضو في لجنة الحاكم العام بالسودان ممثلا لمصر .
- (60) (محمد سعيد القدال : مرجع سابق ، ص 501 .
- (61) صفاء محمد شاعر : مرجع سابق ، ص 113 - 114 .
- (62) الوثائق البريطانية عن السودان ، المجلد السادس ، 1952م ، ص 77 .
- (63) ظاهر جاسم محمد الدوري : السودان في التاريخ الحديث من 1914 - 1969م ، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2019م ، ص 95 .
- (64) وقع الاتفاقية عن الجانب المصري محمد نجيب - علي ماهر - صلاح سالم - حسين ذو الفقار ، وعن الجانب السوداني حزب الأمة عبد الله الفاضل - محمد صالح الشنقيطي - محمد أحمد محجوب - عبد الرحمن علي طه - أحمد يوسف هاشم - عبد السلام الخليفة - داؤود الخليفة - بابو نمر - يعقوب عثمان - عبد الرحمن عابدون - ميرغني زكي الدين - زيادة أرباب - أيوبية عبد الماجد .
- (65) عبد الرحمن علي طه : مرجع سابق ، ص 155 - 156 .
- (66) لمزيد من المعلومات عن الاتفاقية أنظر عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين طمع فنزاع ووقبة فجهاد .
- (67) تمام همام تمام : محاضرات في تاريخ وادي النيل ، جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، 1984م ، ص 126 .
- (68) بشير محمد سعيد : خبايا وأسرار في السياسة السودانية 1952 - 1956م ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الطبعة الأولى ، 1993م ، ص 24 .
- (69) أثار اختيار هذه اللجنة السخط خاصة في حزب الأشقاء نسبة لعدم اختيار أحد من أعضائه في اللجنة .
- (70) منعت اللجنة من تعيين يحيى الفضلي وخضر عمر في اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي اختصارا للخلافات الشديدة بينهما .

- (71) بشير محمود بشير : مؤتمر الخريجين ، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ص 261 .
- (72) بشير محمد سعيد : الزعيم الأزهري وعصره ، مطبعة القاهرة الحديثة للطباعة ، القاهرة ، 1990م ، ص 161 .
- (73) لمزيد من المعلومات عن الاتفاقية أنظر فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله دراسة تاريخية لاتفاقية 12 فبراير 1953م المصرية البريطانية حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان .
- (74) وقع عن حزب الأمة صديق عبد الرحمن - عبد الله خليل - عبد الرحمن علي طه ، وعن الحزب الوطني الاتحادي إسماعيل الأزهري - محمد نور الدين - الدرديري محمد عثمان ، وعن الحزب الجمهوري الاشتراكي زين العابدين صالح - الدرديري نقد .
- (75) ظاهر جاسم محمد الدوري : مرجع سابق ، ص 95 .
- (76) جمهورية مصر : مرجع سابق ، ص 293 - 296 .
- (77) فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله ، ص 228 - 229 .
- (78) قام الصاغ صلاح سالم بزيارة إلى جنوب السودان جمع خلالها توقيع زعماء القبائل والأحزاب الجنوبية لتفويض مصر في محادثات مع بريطانيا .
- (79) نفس المرجع ، ص 230 .
- (80) المرجع نفسه ، ص 233 - 234 .
- (81) نفسه ، ص 237 .
- (82) نفسه ، ص 238 .
- (83) نفسه ، ص 239 .
- (84) لمزيد من المعلومات عن اتفاقية الحكم الذاتي للسودان أنظر فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله دراسة تاريخية لاتفاقية 12 فبراير 1953م المصرية البريطانية حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان .
- (85) فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية ، ص 635 .
- (86) أيمن كمال أمين السيد : الحكومة الوطنية الأولى في السودان 1954 - 1956م « دراسة في الممارسة السياسية والتطور الاقتصادي والاجتماعي » ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، « غير منشورة » ، 1996م ، ص 1 .
- (87) فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية ، ص 635 .
- (88) الأمين محمد الأمين : تحليل الانتخابات البرلمانية لعام 1986م في السودان ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم ، « غير منشورة » ، 1990م ، ص 39 - 40 .
- (89) فيصل عبد الرحمن علي طه : الحركة السياسية السودانية ، ص 636 .
- (90) إبراهيم أحمد العدوي : لحظة السودان ، مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1979م ، ص 115 .

- (91) أحمد إبراهيم أبو شوك وآخرون : الانتخابات البرلمانية في السودان 1953م - 1986م مقارنة تاريخية تحليلية، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، الطبعة الأولى، 2008م، ص 56.
- (92) أيمن كمال أمين السيد : الحكومة الوطنية الأولى، ص 9 - 10.
- (93) الوثائق البريطانية عن السودان، تحرير محمود صالح عثمان المجلد العاشر، 1954م، الجزء الثاني، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، الطبعة الأولى، 2002م، ص 59.
- (94) نفس المرجع، ص 60.
- (95) مجلس الشيوخ : ملخص رقم 3، جلسة 11، 1954/30/30م، ص 163.
- (96) أشار فيصل عبد الرحمن علي طه في كتابه السودان على مشارف الاستقلال الثاني 1954 - 1956م، إلى أن المرشح الجنوبي في اللجنة هو زكريا جامبو ولم يورد اسم تون أتيل ضمن المرشحين.
- (97) ناهد عثمان أبو عكر : السودان منتصف الطريق نحو السودة، بحث دبلوم عالي، جامعة الخرطوم معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، « غير منشور »، 1976م، ص 51 - 53.
- (98) فيصل عبد الرحمن علي طه : السودان على مشارف الاستقلال الثاني 1954 - 1956م، بدون معلومات للنشر، الطبعة الثانية، 2016م، ص 182.
- (99) ولد في أم درمان عام 1912م تخرج في كلية كتشنر الطبية عام 1937م وعمل طبيباً في الجيش السوداني بإثيوبيا وفي مستشفيات دنقلا - ملكال - جوبا، وأسس السلاح الطبي بالسودان، توفي عام 2001م.
- (100) ولد في أم درمان عام 1908م تخرج في كلية غردون قسم المحاسبة، وعمل محاسباً في عدد من المصالح الحكومية، تولى منصب عضو مجلس السيادة عام 1965م، توفي عام 1982م.
- (101) ولد في ود مدني عام 1912م تخرج في كلية غردون التذكارية قسم الكتب والمحاسبين، عمل موظفاً بمصلحة السكة حديد ثم مدرسا بالمدرسة الأهلية بأم درمان ثم رئيساً لصحيفة الاتحاد، توفي عام 1991م.
- (102) هو العضو المصرية الأول في لجنة السودة عمل مفتش عام الري المصري بالسودان وخلفه محمد خليل إبراهيم وهو مهندس عمل مفتشاً بالري ثم أصبح وكيل أول وزارة الري بمصر عام 1968م.
- (103) ولد في مدينة هادينجتون باسكتلندا عام 1897م وتخرج في الكلية الملكية الاسكتلندية الثانية عام 1915م وشارك في الحرب العالمية الأولى وعمل بالجيش البريطاني بالهند من 1925 - 1947م ثم أصبح رئيساً لدولة راجبوتانا بالهند وعمل مندوباً سامياً لبريطانيا في باكستان من 1947 - 1952م، توفي عام 1975م.
- (104) ناهد عثمان أبو عكر : انتقال السلطة في السودان « السودة »، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، « غير منشورة »، 1979م، ص 185 - 186.
- (105) فيصل عبد الرحمن علي طه : السودان على مشارف الاستقلال الثاني، ص 181.

- (106) الوثائق البريطانية عن السودان ، المجلد العاشر ، الجزء الثاني ، ص 65 .
- (107) نفس المرجع ، ص 66 - 67 .
- (108) ناهد عثمان أبو عكر : السودان منتصف الطريق ، ص 221 .
- (109) أيمن كمال أمين السيد : الحكومة الوطنية الأولى ، ص 22 .
- (110) ناهد عثمان أبو عكر : انتقال السلطة في السودان ، ص 262 .
- (111) الوثائق البريطانية عن السودان ، المجلد العاشر ، الجزء الثاني ، ص 63 - 64 .
- (112) أيمن كمال أمين السيد : الحكومة الوطنية الأولى ، ص 27 .
- (113) بشير محمد سعيد : الزعيم الأزهري وعصره ، ص 214 - 215 .
- (114) فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان استقلاله ، ص 333 .
- (115) أيمن كمال أمين السيد : الحكومة الوطنية الأولى ، ص 29 .
- (116) لمزيد من المعلومات عن سودنة وظائف المصالح الحكومية أنظر ناهد عثمان أبو عكر : انتقال السلطة في السودان « السودنة » ، رسالة ماجستير جامعة الخرطوم ، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية .
- (117) ناهد عثمان أبو عكر : انتقال السلطة في السودان ، ص 467 - 468 .
- (118) MamounMahgoub Sinada : Constitutional Development in The Sudan 1942 - 1956 , PhD , University of Oxford , Unpublished , 1972 , P. 455 .
- (119) مجلس النواب : ملخص رقم (9) ، جلسة رقم (32) ، 1955/8/16م ، ص 646 .
- (120) نفس المرجع ، ص 648 .
- (121) فيصل عبد الرحمن علي طه : السودان على مشارف الاستقلال ، ص 186 - 187 .
- (122) أيمن كمال أمين السيد : الحكومة الوطنية الأولى ، ص 33 .
- (123) إبراهيم أحمد العدوي : مرجع سابق ، ص 139 .
- (124) بشير محمد سعيد : خبايا وأسرار في السياسة السودانية ، ص 136 .
- (125) مجلس النواب : ملخص رقم (9) ، جلسة رقم (33) ، 1955/8/22م ، ص 720 .
- (126) نفس المرجع ، ص 683 .
- (127) مجلس النواب : ملخص رقم (9) ، جلسة رقم (34) ، 1955/8/29م ، ص 720 .
- (128) مجلس النواب : ملخص رقم (11) ، جلسة رقم (36) ، 1955/11/10م ، ص 774 - 777 .
- (129) أيمن كمال أمين السيد : الحكومة الوطنية الأولى ، ص 36 .
- (130) بشير محمد سعيد : خبايا وأسرار في السياسة السودانية ، ص 137 - 138 .
- (131) شملت الضمانات هيئة تضع دستور السودان المقبل وقانون الانتخابات .
- (132) أيمن كمال أمين السيد : الحكومة الوطنية الأولى ، ص 38 - 39 .
- (133) فيصل عبد الرحمن علي طه : السودان على مشارف الاستقلال ، ص 128 - 129 .
- (134) محمد عبد الحميد أحمد الحناوي : مرجع سابق ، ص 356 .

- (135) سرحان غلام حسين : التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953 - 2009م دراسات تاريخية وثائقية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان الطبعة الأولى ، 2011م ، ص 77 .
- (136) الوثائق الأمريكية عن السودان ، ترجمة محمد علي صالح .
- (137) نفس المرجع .
- (138) سعى علي الميرغني لإقناع إسماعيل الأزهرى بطرح مستقبل السودان في استفتاء شعبي إلا أن الأزهرى أصر على أنها مسئولية البرلمان وحده ، وأن الميرغني كان يرى في الاستفتاء وسيلة لتفادي حدوث توتر في علاقاته مع مصر .
- (139) أصرت الأحزاب السياسية على الدخول في مفاوضات مع حكومة إسماعيل الأزهرى حول تشكيل حكومة قومية إلا أنه رفض هذه المفاوضات لأنها تضر وضع السودان .
- (140) عبد الغفار محمد علي وآخرون : الزعيم إسماعيل الأزهرى حياة زاخرة ومواقف خالدة ، كتاب بمناسبة اليوبيل الفضي لجامعة الزعيم الأزهرى ، 2017م ، ص 108 - 109 .
- (141) هم محمد جبارة العوض (كسلا) وحسن محمد زكي (جنوب الفونج) وعبد النبي عبد القادر (ملكال رنك) ويوسف عبد الحميد (زالنجي شمال غرب) .
- (142) أيمن كمال أمين السيد : الصراع بين السيدين الميرغني والمهدي وأثره على استقرار الأوضاع السياسية في السودان 1899 - 1958م ، مكتبة دعاء للثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006م ، ص 50 - 51 .
- (143) لمزيد من المعلومات عن بيان السيدين أنظر أيمن كمال أمين السيد : الصراع بين السيدين الميرغني والمهدي وأثره على استقرار الأوضاع السياسية في السودان 1899 - 1958م ، ص 52 .
- (144) عقدت الحكومة مع الأحزاب السياسية ستة اجتماعات لم تتوصل فيها إلى أي اتفاق حول الحكومة القومية .
- (145) أيمن كمال أمين السيد : الصراع بين السيدين الميرغني والمهدي ، ص 53 - 54 .
- (146) محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 - 1969م ، ترجمة هنري رياض وآخرون ، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة ، الخرطوم ، الطبعة الثانية ، 1987م ، ص 202 .
- (147) فيصل عبد الرحمن علي طه : السودان على مشارف الاستقلال الثاني ، ص 250 - 251 .
- (148) أحمد محمد شاموق : ديسمبر 1955م ، مطبعة العاصمة القاهرة ، 1981م ، ص 83 - 85 .
- (149) سرحان غلام حسين : مرجع سابق ، ص 88 .
- (150) ثنى الاقتراح مشاور جمعة سهل « دار حامد غرب » .
- (151) مجلس النواب : ملخص رقم (13) ، جلسة (43) ، 1955/12/19م ، ص 895 - 899 .
- (152) نفس المرجع ، ص 900 .
- (153) المرجع نفسه ، ص 903 .
- (154) مجلس النواب : ملخص رقم (14) ، جلسة (48) ، 1955/12/26م ، ص 975 .

- (155) جاء قانون الحكم الذاتي في مائة وثلاث مادة بينما الدستور المؤقت 1956م في مائة واحد وعشرون مادة ، وعكف على تعديل القانون أحمد متولي العتباتي ومبارك زروق ومحمد أحمد محجوب وذلك لتنسيق وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة حتى تأتي الموافقة عليه بالإجماع .
- (156) أيمن كمال أمين السيد : الحكومة الوطنية الأولى ، ص 47 - 48 .
- (157) مجلس النواب : ملخص رقم (14) ، جلسة (53) ، 1955/12/31م ، ص 1023 .
- (158) أحمد محمد شاموق : مرجع سابق ، ص 116 - 117 .
- (159) الفاتح الشيخ يوسف : العلاقات السودانية المصرية في الفترة من 1372 - 1378هـ - 1952 - 1958م ، دار جامعة الجزيرة للطباعة والنشر ، 2008م ، ص 162 - 163 .
- (160) أيمن كمال أمين السيد : الصراع بين السيدين الميرغني والمهدي ، ص 60 .